جامــعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الموضوع:

جهود البنوك المركزية في تعزيزالشمول المالي

(الجزائر، الأردن، الامارات العربية نموذجا 2011-2021)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص:اقتصاد نقدي و بنكي

اعداد الطالبين:

- أنيسة يعقوب
- يامنة توزوت

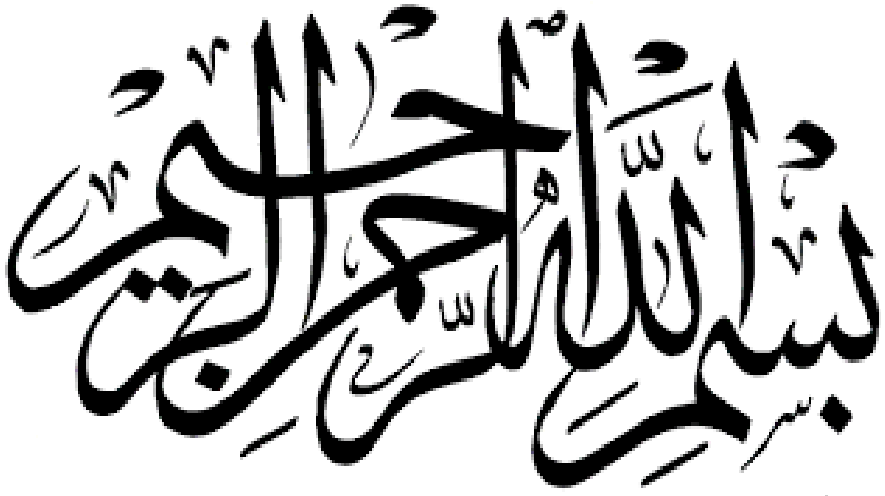
تحت اشراف الاستاذة:

- نسيمة بن يحي

أعضاء لجنة المناقشة

نعيمة شلابي	أستـــــــــــاذ	جامعةيحي فارس بالمدية	رئيسا
نسيمة بن يحي	أستاذ محاضر(أ)	جامعةيحي فارس بالمدية	مقررا
فتيحة كون	أستاذ محاضر(أ)	جامعةيحي فارس بالمدية	عضوا

السنة الدراسية: 2023-2024


بسم الله الرحمن الرحيم

شكروعرفان

بسـم الله الرحمــن الرحـــيم

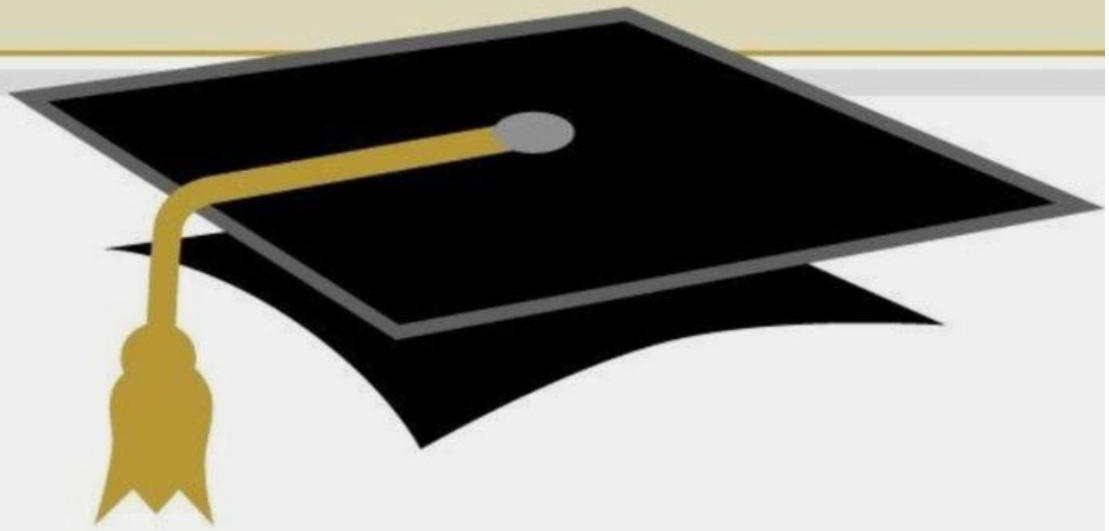
اللهم صل وسلم على أشرف المرسلين سيدنا ونبينا محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان الى يوم الدين، أما بعد

نتوجه بالشكر والحمد والثناء لله عز وجل الذي أعاننا ووفقنا على اعداد هذا العمل.

بعد ذلك نتوجه بخالص الشكر الجزيل للأستاذة الفاضلة المشرفة

على مذكرتنا الدكتورة "نسيمة بن يحيى " التي استفدنا من توجيهاتها ونصائحها جزاها الله بكل خير.

كما لا ننسى أن نثني بعبارات التقدير والاحترام إلى كل من علمنا حرفا بارك الله في جهودهم وجزاهم عنا خير الجزاء.



إهداء

أهدي ثمرة جهدي الى أغلى الناس والدتي الكريمة أطال الله في عمرها وأمدها بالصحة والى والدي رحمة الله عليه

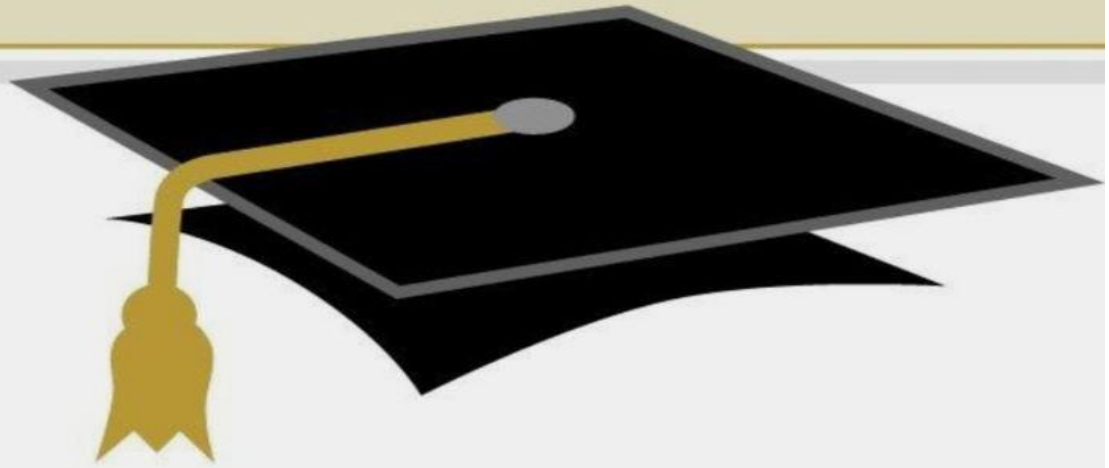
كما لاأنسى اخوتي وأخواتي الأعزاء

والى رفيق دربي زوجي الذي أعانني وصبر علي

حفظه الله ورعاه لي

يامنة توزوت





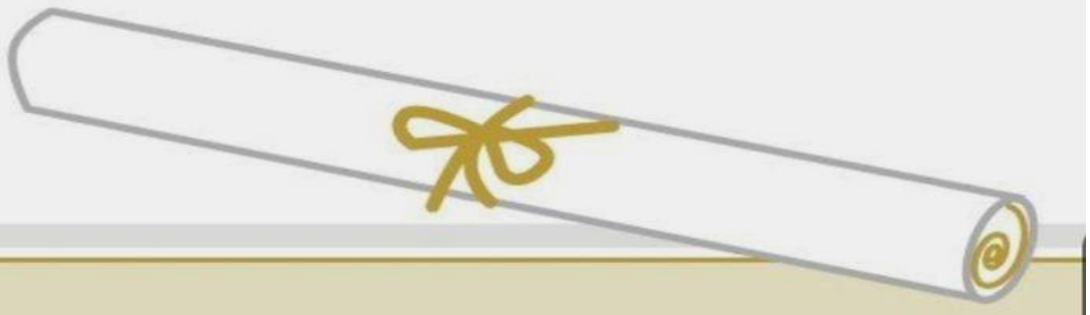
إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع الى الوالدة الكريمة أطال الله في عمرها وأمدها بالصحة والعافية والى والدي طيب الله ثراه وأسكنه جنات الرضوان

كما لاأنسى كل أفراد عائلتي صغيرا وكبيرا اخوتي

وأخواتي وأولادهم.

أنيسة يعقوب



الملخص:

تناولت دراستنا موضوع الشمول المالي في بعض الدول العربية من خلال جهود البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي لكل من الجزائر والأردن والامارات العربية المتحدة، مستعينين ببعض مؤشرات الشمول المالي واستعملنا في ذلك المنهج الوصفي التحليلي اذ توصلنا فيها أن الشمول المالي له عدة مزايا بدءا من الأفراد والأسر من خلال استفادتهم من الخدمات المالية واستثمار مدخراتهم أما المؤسسات المالية من خلال استقطاب مدخرات مختلف العملاء واستغلالها في الاستثمار وأن الدول محل دراستنا لم تصل بعد الى أهدافها المسطرة بالرغم من السياسات والاستراتيجيات التي وضعتها الحكومات في سبيل ذلك، وعليه يتوجب على الدول العربية محل الدراسة بذل مزيدا من الجهود في رسم خطط واستراتيجيات أكثر نجاعة من سابقتها بناءا على التحديات والمعطيات المتوفرة للوصول الى الأهداف المبتغاة للشمول المالي.

الكلمات المفتاحية: البنك المركزي، الشمول المالي، الجزائر، الأردن، الامارات العربية المتحدة.

Abstract :

Our study addressed the issue of financial inclusion in some Arab countries through the efforts of central banks to enhance financial inclusion in Algeria, Jordan, and the United Arab Emirates, using some indicators of financial inclusion. We used the descriptive and analytical approach in it, in which we concluded that financial inclusion has several advantages, starting with individuals and families. By benefiting from financial services and investing their savings, while financial institutions are by attracting the savings of various customers and exploiting them for investment. The countries under our study have not yet reached their established goals despite the policies and strategies that governments have developed for this purpose. Therefore, the Arab countries under study must do more. Efforts are made to formulate plans and strategies that are more effective than previous ones based on the challenges and available data to reach the desired goals of financial inclusion.

Keywords : central bank, financial inclusion, Algeria, Jordan, United Arab Emirates.

الفهرس

العـــــنوان	الصفحة
شكر.....	I
إهداء.....	II-III
ملخص.....	IV
فهرس المحتويات.....	VI
مقدمة.....	أ–د
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للبنك المركزي	
تمهيد.....	1
المبحث الأول: لمحة تاريخية عن نشأة وخصائص البنوك.....	2
المطلب الأول: نشأة وتطور البنوك.....	2
المطلب الثاني: مفهوم البنك وطبيعة عمله.....	3
المطلب الثالث: أنواع البنوك ووظائفها	6
المبحث الثاني: ماهية البنك المركزي.....	11
المطلب الأول: مفهوم البنك المركزي.....	11
المطلب الثاني: خصائص البنك المركزي.....	12
المطلب الثالث: وظائف البنك المركزي.....	14
المبحث الثالث: أدوات البنك المركزي لتنفيذ السياسة النقدية.....	17
المطلب الأول: الأدوات المباشرة للسياسة النقدية (النوعية).....	17
المطلب الثاني: الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية (الكمية).....	20
المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة للسياسة النقدية.....	22
خلاصة الفصل الأول.....	27
الفصل الثاني: مدخل مفاهيمي للشمول المالي	
تمهيد.....	29
المبحث الأول: ماهية الشمول المالي.....	30

المطلب الأول: نشأة وتطور الشمول المالي.....	30
المطلب الثاني: مفهوم الشمول المالي وخصائصه.....	31
المطلب الثالث: أهمية وأهداف الشمول المالي.....	34
المبحث الثاني: شروط الشمول المالي أبعاده ومؤشرات قياسه.....	39
المطلب الأول: شروط الشمول المالي ومبادئه	39
المطلب الثاني: أبعاد الشمول المالي وأهم العوامل المؤثرة فيه.....	43
المطلب الثالث: مؤشرات قياس الشمول المالي	47
المبحث الثالث: سياسة وركائز البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي...	52
المطلب الأول: آليات ومبادرات البنوك المركزية لتعزيز الشمول المالي.....	52
المطلب الثاني: مقومات وركائز البنوك المركزية لتعزيز الشمول المالي.....	55
المطلب الثالث: إستراتيجية الشمول المالي.....	59
خلاصة الفصل.....	63
الفصل الثالث: واقع الشمول المالي في الدول العربية	
تمهيد.....	65
المبحث الأول: دور البنك المركزي الجزائري في تعزيز الشمول المالي.....	66
المطلب الأول: تحليل وضعية الجزائر فيما يتعلق بالشمول المالي.....	66
المطلب الثاني: آليات البنك المركزي الجزائري لتعزيز الشمول المالي.....	68
المطلب الثالث: التحديات التي واجهت سياسات الشمول المالي في الجزائر	69
المبحث الثاني: دور البنك المركزي الأردني في تعزيز الشمول المالي.....	72
المطلب الأول: تحليل وضعية الأردن فيما يتعلق بالشمول المالي.....	72
المطلب الثاني: آليات البنك المركزي الأردني لتعزيز الشمول المالي.....	74
المطلب الثالث: التحديات التي واجهت سياسات الشمول المالي في الأردن	75
المبحث الثالث: دور البنك المركزي الإماراتي في تعزيز الشمول المالي.....	77
المطلب الأول: تحليل وضعية الإمارات العربية المتحدة فيما يتعلق بالشمول المالي.....	77
المطلب الثاني: آليات البنك المركزي الإماراتي لتعزيز الشمول المالي.....	79
المطلب الثالث: مكانة ودور الامارات إقليميا ودوليا في تعزيز الشمول المالي	80

خلاصة الفصل.....	82
الخاتمة.....	84
قائمة المصادر والمراجع.....	89

قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
الجدول رقم:01	أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه	51
الجدول رقم 02	النسب المئوية لأهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر	66
الجدول رقم 03	النسب المئوية لأهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الأردن	72
الجدول رقم 04	النسب المئوية لأهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الإمارات العربية المتحدة للمواطنين الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة الوحدة: نسبة مئوية (%)	78

المـــقدمة

مقدمة

تصدر مؤخرا الشمول المالي أجندة القضايا الاقتصادية الدولية والتي طرحت نفسها بقوة في التجمعات الاقتصادية والمالية العالمية، ويعتبر مصطلح الشمول المالي مصطلحا جديدا في حياة المجتمعات والدول، ولعل التطور التكنلوجي والرقمي الذي ألقى بظلاله على مختلف الميادين في العالم لم تكن المؤسسات المصرفية والمالية في منأى عنه.

هذا التطور المبهر في العالم سيما التحول الرقمي في مجال الاتصالات جعل من الأجهزة الذكية التي باتت سهلة المنال لجميع شرائح المجتمع تختصر المسافات في التعاملات المالية بين جميع شرائح المجتمع والمؤسسات المالية، فصارت بذلك انعكاسا لحركة عالمية تسعى الى ادماج أكبر عدد ممكن من السكان والمؤسسات المصغرة وحديثة النشأة في النظام المصرفي والمالي المقنن حسب الظروف والخصوصية الاجتماعية والدينية لكل دولة، وفي هذا السياق ولد مصطلح جديد ألا وهو الشمول المالي أو الاشتمال المالي.

وبدورها الدول العربية تبنت عدة استراتيجيات وخطط لخلق أرضية خصبة تسهل وتحث على تعزيز متطلبات وقواعد الشمول المالي من خلال التحكم الفعلي والتأثير في مؤشراته بتحفيز جميع الأطراف ذات العلاقة وعلى رأسها البنوك المركزية للمشاركة بجدية في الرفع من عدد المنطوين تحت مظلة الشمول المالي منها الجزائر والأردن، الامارات العربية المتحدة هاته الدول اخترناها كنموذج بالدراسة والتحليل.

1. إشكالية الدراسة:

تسعى هذه الدراسة الى طرح الإشكالية الرئيسية على النحو التالي:

ماهي جهود البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي في كل من الجزائر والأردن والامارات العربية المتحدة خلال الفترة 2011-2021؟

من خلال الإشكالية الرئيسية يمكن طرح عدة تساؤلات فرعية حول موضوع دراستنا هي:

- ماهي طبيعة البنك المركزي بصفته المسؤول على تعزيز الشمول المالي؟
- هل هناك قواعد وآليات يرتكز عليها الشمول المالي لتحقيق الأهداف المسطرة له؟

- هل هناك إجراءات ومبادرات من البنوك المركزية الخاصة بالجزائر والأردن والامارات العربية المتحدة تساهم في تعزيز الشمول المالي؟

2. فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- تساهم البنوك المركزية في كل من الجزائر والأردن والامارات العربية المتحدة بشكل كبير في تعزيز الشمول المالي وهي التي تتولى قيادة ذلك
- هناك ضوابط وقواعد وضعتها المؤسسات المالية الدولية بالتشاور فيما بينها لتحقيق أهداف واستراتيجيات الشمول المالي
- للشمول المالي أهمية بالغة تعود بالنفع على المجتمعات والدولة على حد السواء.
- هناك جهود للبنوك المركزية لكل من الجزائر والأردن، الامارات العربية المتحدة بذلتها لتعزيز الشمول المالي.

3. أهمية الدراسة:

يعتبر الشمول المالي سلوك حظاري وممارسات جديدة في قطاع الخدمات المالية تجلت أهميتها وباتت كمخرج لبعض الأزمات المالية العالمية، فهي سلاح ذو حدين إذ نجح الجهاز المالي في استدراج أكبر عدد من الفئات المستهدفة تحت غطائه لاستغلال مدخرات مختلف العملاء ومحاربة بعض الظواهر الاقتصادية السلبية كالتهرب الضريبي مثلا، ومن جهة أخرى حصول المواطنين على منتجات مالية بكل يسر وسهولة وتساهم في رفع مستواهم المعيشي وتحسين أوضاعهم المادية ومحاربة الفقر بالإضافة الى اختصار المسافات وتوفير الجهد والوقت للوفاء بالتزاماتهم.

وتكمن أهمية البحث أيضا في دراسة ومعرفة مدى انتشار واستغلال آليات الشمول المالي في الدول العربية ومنها الدول محل الدراسة بواسطة البنوك المركزية ومختلف القطاعات ذات الصلة في تطبيق متطلبات الشمول المالي.

4. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- باعتبار مؤسسات البحث العلمي طرف مسؤول في نشر الوعي الثقافي المالي في المجتمع ارتأينا تناول الظاهرة لإبراز الأهمية التي تعود بالنفع على المواطنين لتحسين مستواهم المعيشي.
- توضيح ماهية ووظائف البنك المركزي لكونه يتولى إدارة ودعم متطلبات الشمول المالي
- الاطلاع عن كثب ومن عدة جوانب على سياسات واستراتيجيات البنوك المركزية بخصوص الشمول المالي في الدول العربية محل الدراسة.
- تحليل مؤشرات الشمول المالي في الجزائر والأردن والامارات العربية المتحدة.

5. منهج الدراسة:

اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض مختلف جوانب الشمول المالي وتوضيح جميع الأطراف المساهمة في تعزيز الشمول المالي والجهات المستفيدة من الظاهرة الاقتصادية من خلال عرض بعض الاحصائيات والمؤشرات الخاصة بالدول محل الدراسة وتحليلها وذلك بالاستعانة بالتقارير والتحاليل الدورية للبنك العالمي بخصوص الشمول المالي.

6. مبررات الدراسة:

هناك عدة أسباب دفعتنا الى اختيار موضوع الشمول المالي من أهمها:

- يعتبر موضوع الشمول المالي من المفاهيم المالية والاقتصادية ذات أهمية بالغة انتشرت في المجتمعات على أوسع نطاق ويقودنا الفضول أكثر لدراستها.
- الشمول المالي موضوع يتطلب مزيدا من الفهم والدراسة لنشر ثقافة الوعي المالي.
- الاهتمام المتزايد بالتعاملات المالية الرقمية الجديدة كبديل جديد عن وسائل الدفع التقليدية.

7. حدود الدراسة:

هناك حدود مكانية وحدود زمنية لدراستنا

الحدود المكانية: ضمت الحدود المكانية لدراستنا بعضا من الدول العربية الرائدة في الشمول المالي وهي الأردن والإمارات العربية المتحدة بالإضافة إلى الجزائر.

الحدود الزمنية: تتحدد الفترة الزمنية لدراستنا ابتداءا من بداية تبني مجموعة الدول العربية لسياسات الشمول المالي إلى آخر صدور مؤشرات قياسه من 2011-2021.

8. الدراسات السابقة:

هناك دراسات عدة سبقتنا لموضوع الشمول المالي كونه سلوك حظاري انتشر بشكل واسع في العالم منذ عقود فرضته التكنلوجيا الرقمية الحديثة وتجلت أهميته سواء على الدولة أو الأفراد.

وبعد اطلاعنا على بعض هذه الدراسات التي استعملت معظمها المنهج الوصفي التحليلي سنعرض بعضا منه فيما يلي:

أولا: دراسة بن يحيى نسيمة، صاري إسماعيل، مقال في المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والإدارية، بعنوان آلية تعزيز الشمول المالي لبعض الدول العربية "الامارات العربية المتحدة، الأردن، الجزائر" في ظل المعوقات والتحديات، مجلد17، العدد1، 2023.

صيغت إشكالية المقال الذي استعمل الأسلوب الوصفي التحليلي كما يلي:

ماهي أهم آليات تعزيز الشمول المالي في ظل التحديات والمعوقات التي تواجهها الدول العرية مشتملة (الامارات العربية المتحدة، الأردن، الجزائر)؟

وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- يساهم الشمول المالي في توجيه مدخرات الأفراد والأسر والمجتمعات والمؤسسات نحو الفرص الاستثمارية كما يساعد على مواجهة الصدمات المالية.

- تميزت الدول العربية محل الدراسة بتفاوت ملحوظ في مستويات الشمول المالي واحتلت الامارات العربية الصدارة في ذلك مقارنة مع الأردن والجزائر نتيجة تطور أداء القطاعات المصرفية.
- احتلت الجزائر مرتبة قريبة من المتوسط بالنسبة لمؤشر الحساب في مؤسسة مالية رسمية بدلالة تدني مستويات المعيشة وارتفاع نسبة الفقر وانعدام الثقة في مقدمي الخدمات المالية، كما احتلت نفس المرتبة في مؤشر الادخار بسبب ارتفاع معدلات التضخم التي أدت الى تآكل الأجور وتدهور القدرة الشرائية فضلا عن تدني معدلات الفائدة.

لقد كانت حدود الدراسة في هذا البحث متشابه مع بحثنا الى حد ما واختلفت في الحدود الزمنية.

ثانيا: دراسة وحيدة بولرج "المنتجات البنكية الاسلامية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء التجارب الدولية" أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2022-2023.

كانت إشكالية هذه الدراسة حول إمكانية البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر بالاستفادة من تجارب بعض الدول

ومن خلال البحث والدراسة التي استعملت فيها المنهج الوصفي التحليلي توصلت في خلاصة بحثها الى النتائج التالية:

- الجزائر سجلت مستويات منخفضة من الشمول المالي والسبب في ذلك عزوف الأفراد عن اسخدام الخدمات المالية البنكية وذلك لطبيعتهم العقائدية والدينية التي تميز بها المجتمع الجزائري كونه مجتمعا مسلما.
- ضعف فعالية البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر نظرا لانتشارها المحدود وعدم توفر بيئة ملائمة لها.

وقد اختلفت الباحثة في دراستها مع بحثنا المقدم في حدود الدراسة، حيث تطرقت الى شرح وضع الشمول المالي على دور البنوك الإسلامية الجزائرية في تعزيزه بينما اتخذنا نحن دراسة جهود البنوك المركزية في الجزائر بالإضافة الى الأردن والامارات العربية المتحدة.

ثالثا: دراسة عبير حاجي، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، دراسة بعنوان" دور البنك المركزي والبنوك التجارية في دعم وتيرة الشمول المالي –دراسة بعض التجارب العربية– جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، الجزائر،2023.

طرحت كاتبة البحث الإشكالية التالية: ماهي الاستراتيجيات المعتمدة من طرف البنك المركزي والبنوك التجارية في تعزيز الشمول المالي؟

وتوصلت دراستها إلى بعض النتائج نذكر منها:

- أهمية إدراج الشمول المالي كهدف استراتيجي جديد للحكومة والجهات الرقابية
- البنوك المركزية والبنوك التجارية تلعب دورا هاما في تعزيز تطبيق الشمول المالي وهي معنية بصورة كبيرة في قيادة الجهود الوطنية في محاولة لإيصال الخدمات المالية لكافة الفئات والأماكن.
- رغم الجهود المبذولة لا تزال الدول العربية متأخرة كمجموعة في تحسين كفاءة الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية إلى مختلف فئات المجتمع وخاصة المرأة لكونها العنصر المؤثر في قرارات أفراد الأسرة.

ركزت الباحثة في دراستها على دور المرأة لكونها العنصر المؤثر في قرارات أفراد الأسرة وعممت دراستها بالاستشهاد على مجموعة كبيرة من الدول العربية بينما اقتصرت دراستنا على الجزائر والأردن والامارات العربية المتحدة فقط كنموذج مع تعميم المجال على كافة فئات المجتمع.

رابعا: دراسة رشيد خميلي، دراسة بعنوان" واقع وافاق الشمول المالي الرقمي في البلدان العربية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية" المجلد 11، العدد 2، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر 2023.

كانت إشكالية الباحث في هذه الدراسة ما هو الوضع الحالي للشمول المالي في البلدان العربية؟ وما هو الدور الذي يمكن أن تقوم به التكنلوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي؟

وتوصل في بحثه الى أن:

- التحول الرقمي كان له الفضل الكبير في سرعة انتشار الشمول المالي عالميا
- رغم التحول الرقمي لم ترقى مؤشرات الشمول المالي في البلدات العربية للمستويات المطلوبة واستدل بذلك في دراسته التي عمم فيها النموذج بجمع معظم مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية.
- ان تعزيز الشمول المالي الرقمي يمكن أن يساعد في التخفيف من تداعيات الأزمات الطارئة كوباء كورونا.
- تتبنى الجزائر عدد من التدابير لتعزيز دور شركات التكنلوجيا المالية بما يشمل وضع آليات للشراكة بين البنوك وشركات التكنلوجيا المالية لاستخدام التقنيات الحديثة في الدفع الالكتروني وتقديم خدمات جديدة من شأنها رفع مستوى الشمول المالي.

ركزت دراسة الباحث على دور التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي بواسطة النوك الإسلامية بينما تناولت دراستنا جهود البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي وهذا كان اختلاف الدراسة بيننا.

9. هيكل الدراسة:

للإلمام بمختلف جوانب دراستنا قمنا بتقسيمها الى ثلاثة فصول فصلين نظريين وفصل تطبيقي حيث كان الفصل الأول عنوانه **الإطار المفاهيمي للبنك المركزي** ويتحتوي ثلاث مباحث الأول لمحة تاريخية عن نشأة وخصائص البنوك، أما الثاني ماهية البنك المركزي والمبحث الأخير بعنوان أدوات البنك المركزي لتنفيذ السياسة النقدية. في حين الفصل الثاني تحت عنوان **مدخل مفاهيمي للشمول المالي** وله ثلاثة مباحث كانت عناوينها على التوالي ماهية الشمول المالي، شروط الشمول المالي أبعاده ومؤشرات قياسه، سياسة وركائز البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي. وفي الفصل التطبيقي عنون **بواقع الشمول المالي في الدول العربية** ومبحثه الأول تناول دور البنك المركزي الجزائري في تعزيز الشمول المالي فيما المبحث الثاني دور البنك المركزي الأردني في تعزيز الشمول المالي أما المبحث الثالث تحت عنوان دور البنك المركزي الاماراتي في تعزيز الشمول المالي.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للبنك المركزي

تمهيد:

تلعب البنوك دورا فعالا في حلقة التنمية الاقتصادية في جميع اقتصادات العالم، حيث يقترن تطور مستوى التنمية الاقتصادية بمستوى أداء وكفاءة البنوك من خلال فعالية السياسة النقدية للبنوك المركزية وبالتالي التأثير على السياسة المالية والاقتصاد الكلي بشكل عام، ويحدث هذا عند اتخاذ القرارات والسياسات الناجعة في الوقت المناسب والمكان المناسب من قبل السلطات النقدية التي تخطط وترسم استراتيجيات معينة من شأنها التأثير على المؤشرات الاقتصادية وتدرجها كأولويات وجب تحقيقها أو الوصول إليها بشكل أو آخر، ومن جهة أخرى تخوض البنوك المركزية تحديات مهمة بشأن الظاهرة الاقتصادية الجديدة وهي الشمول المالي وتدرجها من بين أولوياتها المضافة الى وظائفها التقليدية المتمثلة في التحكم في أدوات السياسة النقدية كمستويات التضخم والمستوى العام للأسعار وسعر الصرف، معدل البطالة إلى غير ذلك من المؤشرات الأخرى كل هذه العوامل تعتبر كمرآة لاقتصاد الدولة من خلال الدور الذي تلعبه البنوك في تجميع رؤوس الأموال من جهة وتسخيرها من جهة أخرى في التنمية الاقتصادية وخلق نوع من التوازن بين السياسة النقدية والسياسة المالية.

وفي هذا السياق سنشرح مختلف المفاهيم المتعلقة بالموضوع في الفصل الأول الذي خصصنا فيه بالشرح ثلاث مباحث كالآتي:

المبحث الأول: لمحة تاريخية عن نشأة وخصائص البنوك

المبحث الثاني: ماهية البنك المركزي

المبحث الثالث: أدوات البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية

المبحث الأول: لمحة تاريخية عن نشأة وخصائص البنوك

لقد ادى التطور الفكري للإنسان عبر مختلف الأزمنة والعصور الى ابتكار وخلق عدة سبل ووسائل لجمع الثروة وحفظها بطرق امنة من مختلف المخاطر المحدقة بالإنسان وهنا ظهرت بما يسمى الآن البنوك ومن حينها تم استغلالها بطرق ذكية تعود بالنفع على الخاص والعام بمختلف أنواعها واختصاصاتها هذا ما سنراه بالشرح والتفصيل في هذا المبحث.

المطلب الأول: نشأة وتطور البنوك

يعود ظهور البنوك إلى العصور الوسطى، حيث تعود البدايات أولى للعمليات المصرفية إلى عصر بابل والعراق وبلاد ما بين النهرين الحالية وعصر الإغريق، أصل عمله البنك مشتق من كلمة "**بانكو**" بمعنى الجدول في العصور القديم

ة، كان الشخص الذي يتاجر بالعملة يجلس على الطاولة في الشارع، ان ظهور البنوك التجارية أو الأولية إلى الفترة الأخيرة في العصور الوسطى، عندما كان بعض التجار وصاغة الذهب وأوروبا، خاصة في مدينتي البندقية وبرشلونة، يقبلون أموال المودعين يحتفظون بها، أنها منة من السرقة والخسارة مقابل إصدار شهادات إيداع اسمية، منذ القرن الرابع عشر ميلادي سمح التجار وصاغة الذهب بعض عملائهم بالسحب على المكشوف وقد أدى ذلك إلى إفلاس عدد من المؤسسات مما دفع عدد من المفكرين في الربع الأخير من القرن السادس عشر ميلادي للمطالبة بإنشاء أول بنك حكومي في البندقية عام 1587 أما أول بنك في التاريخ فكان بنك برشلونة عام 1401 م، وفي عام 1609 م، ثم إنشاء بنك أمستردام وكان هدفه الأساسي هو الحفاظ على الودائع وتحويلها عند الطلب[1].

[1] فاطمة ماني، خديجة قدواري "**دور البنوك في تمويل المشاريع الاستشارية دراسة حالة، البنك الخارجي الجزائري لوكالة البويرة، 37**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة آكلي أمحند أولحاج، البويرة 2018، ص ص 4،5.

ومع استقرار هذه المؤسسات المالية، اعتاد الأفراد على قبول شهادات الإبداع ثم تحولت الشهادات تدريجيا من الشهادات الاسمية إلى شهادات الدفع لحاملها وتزايد تداول الشهادات، ونشأتها ما يعرف الآن بالشيك.

منذ بداية القرن الثامن العشر ميلادي، بدأ عدد البنوك في التزايد تدريجيا، وكانت القوانين تقتضي حماية المودعين، أدى ظهور الثورة الصناعية وانتشارها في دول أوروبا إلى إنشاء البنوك على شكل شركات مساهمة حتى توسعت وأنشأت فروقا في كل مكان، فتوسعت مهامها لتشمل عملية الاقتراض، والتسهيلات الائتمانية وخلق المال، وفي حين أن إنشاء البنوك المركزية جاء متأخرا كثيرا عن البنوك التجارية، ففي عام 1668 م، ثم إنشاء بنك السويد، وفي عام 1694 م، ثم إنشاء بنك إنجلترا وفي عام 1800 م ثم إنشاء بنك فرنسا[1].

ومع مرور الزمن والوقت صارت البنوك تصاحب كل تطور اقتصادي وتستحدث الياتها في كل فترة زمنية مستفيدة بذلك من الابتكارات التكنلوجية الى حد كبير، فتوسعت نشاطاتها وأدوارها وتعددت أشكالها مواكبة بذلك متطلبات عالم المال والأعمال الى يومنا هذا.

المطلب الثاني: مفهوم البنك وطبيعة عمله

أولا: تعريف البنك

يوجد للبنك تعاريف عديدة منها:

- البنك هو مؤسسة مالية تقوم بجمع الودائع وقبولها ومن ثم إقراضها بهدف استثمار الأموال وتوفير مصادر التمويل للمشاريع الاقتصادية.

[1] فاطمة ماني، خديجة قدواري، مرجع سبق ذكره، ص 4.

- ويعرف أيضا بالمكان الذي يلتقي فيه عرض النقود مع الطلب عليها، أي أن البنوك تعمل كأوعية تتراكم فيها المدخرات ومن ثم تتولى عملية ضخ هذه الأموال للأفراد على شكل استثمارات، أي أنها حلقة وصل بين المدخرين والمستثمرين.

تركز معظم تعريفات البنك على وظائف البنك وتهمل هيكله وتنظيمه وأهدافه وطريقة عمله. ويمكن تلخيص عمل البنك بشكل عام فيما يلي[1]:

فهو يقبل المال ممن لديه مال زائد عن حاجته (وبالتالي فهو مدين لهم بقيمته ويعيد تقديمه للآخرين ليقتنعوا به وبذلك يكون دائنا لهم بقيمته). وبعبارة أخرى فإن الأموال التي يقرضها البنك هي أموال الجمهور الذي أودعها لديه، وعندها أعاد تقديم هذه الأموال فقد تاجر بها وبالتالي فإن البنك في الحقيقة يقوم بتسليم واستلام الأموال والاستفادة من ذلك فالبنك إذن هو مؤسسة تركز عملياتها الأساسية على جمع الأموال الفائضة عند حاجة الجمهور أو قطاع الأعمال أو الدولة إليها، وذلك عن طريق فرض اقتراضها للآخرين وفق مبادئ معينة أو استثمارها في أوراق مالية محددة وبعبارة آخرة، البنوك هي المؤسسات التي تقوم بإنشاء الائتمان والتعامل مع الأموال بجميع أنواعها، إنهم يستبدلون الأموال الحالية بالوعد بالمال في المستقبل.

أما التعريف الذي نأخذ به فهو التعريف الذي ذكره المشرع الجزائري في القانون 10/90 الصادر بتاريخ 14 أفريل المتعلق بقانون النقد والقرض في مادته 114 "البنك هو شخصية اعتبارية التي تمتهن بصفة دائمة كل وظائف البنوك من استقبال الودائع، منح القروض وتوفير وسائل الدفع وتسييرها".

ثانيا: طبيعة عمله

قد أوضحنا سابقا أن البنك يتاجر بالمال العام، وهذا يعني أن أموالها تساوي رأسمالها عند التأسيس، بالإضافة إلى الأرباح المتراكمة التي لا تمثل إلا جزءا بسيطا من إجمالي

[1] حمزة عبد الحليم وآخرون، **البنوك الشاملة ودورها في تحفيز الاستثمار، دراسة حالة، بنك البركة الجزائري**، وكالة غرداية، مذكرة ليسانس في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013، ص ص 6،7.

الأموال التي تتعامل بها، والحقيقة أن هذا الجزء قد لا يتم التعامل معه تقريبا لأنه تم استهلاكه في بنيته وجهوده المستمر وينتج عنه... هذه الحقيقة أو المتاجرة بأموال الآخرين لها هذه النتائج:

1.الحرص (الأمان)

فالبنك مؤتمن على المال العام: أي المواد عيم الذين وضعوا ثقتهم فيه وأودعوا أموالهم فيه، ويسعى البنك إلى الارتفاع إلى مستوى الثقة الممنوحة له، حيث أنه ملزم بإعادة الحق إلى أصحابه خاصة وأن هناك حسب القانون إثبات خطى لهذا القانون بالتوقيع والتاريخ هذا الخرس يتمثل في الضمانات التي يطلبها المصرف عند اقراضه لأن ما كان قد أقرضه إنما هو مال الغير الذي لابد أن يطلبونه منه يوما ما.

2.السيولة

يتعامل المصرف أو البنك بأموال الناس، لذا يجب أن يكون حاضرا لطلبات المودعين إذا طلبوا سحب ما يريدون من ودائعهم، وهذا ما يفسر المبدأ القائل بأن البنوك يجب أن يكون لديها سيولة كافية لتلبية طلبات السحب التالية عن العملاء.

3.الربحية

إنها نتيجة للموظفين السابقين إن التأكد من استخدام السيولة المتاحة ه الشرع الوحيد الذي يضمن ويضمن تحقيق الأرباح وتغطيتها، الربحية هي أيضا هدف أي مؤسسة اقتصادية تسعى إلى النمو بالنسبة للبنك، زيادة حصة الأرباح تعني توفير حجم إضافي عن إمكانيات الاقتراض وبالتالي إمكانيات أخرى للربح ومنح الائتمان للعملاء وتغطية الأعمال الخدمات المصرفية[1].

[1] حمزة عبد الحليم وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 7.

المطلب الثالث: أنواع البنوك ووظائفها

لقد تعددت واختلفت أنواع البنوك حسب وظائفا وحسب تخصص كل واحد منها في طبيعة الأعمال والخدمات التي تقدمها ويمكن حصرها فيما يلي:

أولا: أنواع البنوك

تتفق البنوك على أساس تكوينها ومزاولة العمل المصرفي إلا أن نوع النشاط فيها يختلف، ويتكون النظام المصرفي في أي مجتمع من عدد من البنوك التي تختلف حسب تخصصها والدور الذي تلعبه في المجتمع وأن تعدد أشكال البنوك يعتبر من الأمور الناتجة عن التخصص الدقيق وهي كالتالي:

1. البنوك المركزية

يعتبر البنك المركزي القلب النابض للجهاز المصرفي، حيث يقدم له الدعم وينظم حركته ويبث الحياة فيه، وجميع التسهيلات المصرفية الأخرى تعمل ضمن النطاق الذي يحدده لها وفي حدوده لها وفي حدود السياسات التي يقررها وتتلخص المهام التي يقوم بعا البنك المركزي في خدمة الحكومة وقروضها، وإصدار أوراق النقد والعمل على استقرار سوق رأس المال وتنشيط الاستثمار الأجنبي وتحديد سعم الخصم وسعر الفائدة وموازنه[1].

2.البنوك التجارية

وهي إحدى المؤسسات المالية المتخصصة في التعامل بالأموال، والتي تسعى إلى تحقيق الربح، تعتبر البنوك التجارية المكان الذي يلتقي فيه موردو الأموال بالطلب عليها، حيث توفر قطاعا كافيا لتعبئة ودائع ومدخرات الأفراد والمؤسسات، كما أنها مسؤولة عن تسوية

[1] فاطمة ماني، خديجة قدواري، مرجع سبق ذكره، ص 5.

جميع المعاملات المالية التي تمر بين المؤسسات التجارية والأفراد بالإضافة إلى كونه أداة مهمة بمنح التمويل اللازم لكل من المنتجين والمستهلكين من خلال الائتمان الذي يمنحه.

3.البنوك المتخصصة

وكما يوضح اسمها هناك بنوك متخصصة في تمويل نشاط اقتصادي معين، البنك الصناعي متخصص في تمويل الاستثمارات الصناعية، البنك العقاري متخصص في تمويل الاستثمارات العقارية، البنك الزراعي متخصص في تمويل التجارة الخارجية يوجه عملياته المصرفية الخاصة، ويرجع بين هذا التخصص إلى ما يتطلبه، وتختلف شروط التمويل في جميع هذه المجالات بطبيعتها.

4.بنوك الاستثمار

ويصعب وضع تعريف محدد للبنوك الاستثمارية نظرا لتعدد الأنشطة التي تقوم بها في الوقت الحاضر واختلاف مهامها من بنك إلى آخر، حتى داخل البلد الواحد، ونشأ هذا النوع من البنوك في إنجلترا واقتصر نشاطها على قبول الأوراق التجارية بهدف تمويل التجارة الخارجية وتوفير الأموال اللازمة للمقترضين في الخارج، من خلال طرح الأسهم، السندات في أسواق رأس المال المحلية لكن في الوقت الحاضر توسع نشاط هذا النوع من البنوك الخاصة في الدول الرأسمالية ليشمل التمويل المحلي، وإدارة الاستثمار، وتوفير المطبوعات في مجالات الاندماج بين الشركات وتمويل عمليات البيع الآجل، كما أنها تلعب دورا هاما في الأسواق المالية العالمية[1].

5. بنوك الادخار

تم انشاؤها بشكل رئيسي لغرض جمع المدخرات الشعبية، وبالتالي فهي بنوك شعبية تتكون من وحدات صغيرة الحجم منتشرة جغرافيا لتكون قريبة من الفئات ذات الدخل المحدود

[1] فاطمة ماني، خديجة قدواري، مرجع سبق ذكره، ص 6.

لا تهدف هذه البنوك إلى الربح بشكل عام، لكن غرضها الأصلي هو جمع المدخرات الصغيرة الحجم، اكتسبت هذه البنوك شعبية كبيرة في مختلف بلدان العالم.

6.البنوك الإسلامية

وقد يطلق البعض على البنوك الإسلامية اسم البنوك غير الربوية أو البنوك التي لا تتعامل بالربا، البنوك التي تقوم على مبدأ المشاركة، لكن في الواقع البنك الإسلامي هو مؤسسة مالية إسلامية ذات رسالة اقتصادية واجتماعية تعمل في إطار تعاليم الإسلام، إن البنك هو الذي يحمل الرسالة وليس مجرد تجارة، بنك يبحث عن المشروع الأكثر فائدة "وليس فقط الأكثر ربحية" ولا يهدف البنك الإسلامي إلى تطبيق نظام مصرفي إسلامي فحسب، بل يهدف إلى المساهمة في بناء مجتمع إسلامي متكامل على أسس عقائدية وأخلاقية واقتصادية.

7.البنوك المحلية

يمكن أن تكون البنوك المحلية إحدى مؤسسات الحكومة المركزية أو يمكن أن تكون مؤسسات خاضعة لرقابة السلطات المحلية وتعمل على تمويل المشاريع ذاتية التمويل تكون رأس مالها عادة من أسهم مقسمة على قطاعات مختلفة، حسب عدد السكان[1].

ثانيا: وظائف البنوك

للبنك العديد من الوظائف المهمة، فهو يقبل الأموال ممن لديه أموال زائدة عن حاجته وبالتالي مدين بها، ويعيد تقديمها للآخرين الذين يحتاجون إليها للاستفادة منها وبالتالي يصبح دائنا لهم، ومن هذا يمكن تلخيص أهم وظائف البنوك فيما يلي:

[1] فاطمة ماني، خديجة قدواري، مرجع سبق ذكره، ص 7.

1.قبول الودائع

من الحقوق التي تخول لأصحاب الودائع[1] سحب ودائعهم في أي وقت باستخدام دفاتر الشيكات الممنوحة لهم، وتسمى هذه الودائع تحت الطلب. هناك نوعان من الودائع هما/ ودائع تحت الطلب وودائع لأجل.

أ. **ودائع تحت الطلب:** أكبر حجم من الوداع لأجل وذلك لدورها الكبير في تسهيل المعاملات التجارية والاقتصادية والوديعة تنشأ بمجرد تلقي البنك مبلغ من النقود الحاضرة، حيث تنشأ حساب جاري بقيمة الوديعة للعميل ويقدم عهدا من طرف البنك كل القود أو جزء منها في أي وقت يرغب العميل صاحب المشروع.

ب. **الودائع لأجل:** هي مبالغ يضعها أصحابها في البنك بهدف الحصول على فوائد ولا يجوز سحبها إلا بعد مدة زمنية متفق عليها بين البنك والعميل.

2.منح الائتمان

تتمثل هذه الوظيفة في قيام البنك بمنح أموال (أوراق نقدية) للأفراد (رجال أعمال، تجار) لفترات زمنية مختلفة، غالبا أقل من سنة، لمساعدتهم في عملياتهم العاجلة والقيام بأعمالهم وأنشطتهم، وذلك كن أجل إعادة هذا المبلغ مع الفائدة على القرض، وبهذا فالبنك يعمل على تلبية طلبات عملائه وذلك للحصول علة فوائد، وهو يحاول الحصول على فوائد، وهو يحاول الحصول على ضمانات كافية في حالة منح القروض.

3.خصم الأوراق التجارية

غالبا ما تكون الأوراق التجارية على شكل سند لأمر حيث يقدمها حاملها إلى البنك قبل تاريخ استحقاقها، أي تاريخ الاستحقاق، للحصول على المال وهي أقل من المبلغ المحدد

[1] **الودائع:** مفردها وديعة هي تعهد من البنك لصاحبها بأن يدفع لهم أي مبلغ على شكل نقود مشروعة في حدود قيمة الوديعة في أي وقت يرغب فيه، أو إلى شخص يعينه صاحب الوديعة، ويتم ذلك عن طريق شيك مكتوب من صاحب الوديعة.

في تاريخ الاستحقاق السند لأمر، وبذلك يقوم البنك باقتطاع الفرق بين قيمة الورقة التجارية في تاريخ استحقاقها وقيمة المبلغ في نفس التاريخ، وهذا مقابل الفائدة التي يستحقها البنك ومقابل الخدمة التي يؤديها الشخص وبالتخلي عن أمواله لفترة زمنية معينة[1].

وتسمى تلك الفائدة باسم سعر الخصم، والنسبة بين قيمة هامش الاثنين أما المبالغ المحسوبة على أساس سنوي فتعتبر بعد الخم مصاريف تحصيل، وتعتبر هذه الوظيفة مهمة لرجال الأعمال لأنها تمكنهم من توسيع مبيعاتهم، ولهذا السبب يمكن خصم الحصول على الأرواق التجارية من البنوك التجارية.

وهناك بعض الوظائف الأخرى مثل التحصيل، الخدمات التي يؤديها البنك فيما يخص بعض الأوراق التجارية خطابات الضمان[2]، الاعتمادات المستندية[3]، بيع وشراء العملات الأجنبية.

[1] فاطمة ماني، خديجة قدواري، مرجع سبق ذكره، ص ص 12،13.

[2] **خطاب الضمان:** هو تعهد البنك بدفع مبلغ معين لدى الطلب إلى المستفيد في ذلك الخطاب، نيابة عن الضمان عند قيام الطالب بالتزامات معينة قبل المستفيد.

[3] **الاعتماد المستندي:** هو تعهد من قبل البنك للمستفيد وهو البائع بناء على طالب الاقتصاد المشتري ودور البنك في الاعتماد المستفدي وهو دور التعهد بالوفاء بين المشتري الذي يستحقه عليه البائع لقائم البضاعة التي يصدرها إليه وهذا التعهد يكسب المشتري قوه ويعزز اعتباره وثقة البائع به، حيث يقوم البتك بتسليم مستندات البضاعة من المصدر ودفع قيمة البضاعة له.

المبحث الثاني: ماهية البنك المركزي

يعتبر البنك المركزي ضابط إيقاع الجهاز المصرفي بل والمايسترو الذي يقود هذا الجهاز سعيا منه لتحقيق سياسة نقدية ناجعة وذلك في إطار التخطيط المركزي وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة.

المطلب الأول: مفهوم البنك المركزي

يعد البنك المركزي من المؤسسات النقدية والائتمانية المتميزة في النظم النقدية والمصرفية لمعظم دول العالم المعاصر، ويطلق عليه أسماء مختلفة:

- في الولايات المتحدة الأمريكية يطلق عليها: نظام الاحتياطي الفدرالي.
- في الهند "البنك الفيدرالي".
- في فرنسا "بنك فرنسا".
- مؤسسة النقد البحرين في دولة البحرين.
- في السعودية مؤسسة النقد السعودي.

تعرف بأنها مؤسسة مصرفية تتولى مهمة إصدار المعاملات النقدية والمصرفية للدولة وتشرف وتراقب سلوك البنوك التجارية في تنفيذ السياسة الاقتصادية في الدولة من خلال بعض السياسات والجهات داخلها ويرى البعض الآخر أنها مؤسسة نقدية مركزية تؤدي وظيفة بنك البنوك، ووكيل مالي للحكومة ومسؤول عن إدارة النظام النقدي في البلاد.

وهناك من يعرفها بأنها المؤسسة التي تمثل السلطة التنفيذية في الاقتصاد والتي تقف على رأس هرم الجهاز المصرفي بأسواقه النقدية والمالية.

بينما عرفها المشرع الجزائري في المادة 09 من القانون 11/03 المتعلق بالنقد والقرض والملحقات بأنها: "مؤسسة وطنية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويعد تاجرا في علاقته مع الغير، وبحكمه التشريع التجاري"

منذ صدور هذا القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض، قبل أن يتم استبداله بالقانون 11/03 المذكور، أصبح البنك المركزي الجزائري يسمى ببنك الجزائر.

ويظهر من التعريفات السابقة أن معظمها يعتمد على العمل الذي يقوم به البنك المركزي، وأغلبها تعريفات مستمدة من وظائفها، كما أنها تختلف من وقت لآخر ومن بلد إلى آخر ولكن يمكن تقديم تعريف شامل يعتمد على مجمل الوظائف التي يؤديها البنك المركزي[1].

فنقول أن البنك المركزي هو البنك الذي يحتل مكانة رائدة في النظام المصرفي في الدولة ويؤدي وظيفة بنك البنوك والمستشار المالي للحكومة وله سلطة وضع وتوجيه السياسة النقدية والمالية للدولة، وتعود صعوبة إيجاد تعريف موحد للبنك المركزي إلى أن هذه البنوك تختلف باختلاف الأنظمة والقوانين التي تحكمها والتي بدورها تختلف من بلد على آخر ومن فترة إلى أخرى، كما يختلف الأمر حسب طبيعة هذه البنوك وشكلها القانوني، ولذلك كان من الصعب للغاية العثور على تعريف موحد لهم.

المطلب الثاني: خصائص البنك المركزي

باعتبار أن البنك المركزي يأتي على هرم الجهاز المصرفي كبنك رئيس في أي دولة يتميز وينفرد بعدة خصائص عن باقي المؤسسات المالية، فدوره يكتسي طابع التوجيه والإرشاد والتحكم في الثروة النقدية بواسطة رسم خطط السياسة النقدية التي تعتبر شريان الدارة

[1] عمار زعبي وآمنة سلطاني،" دور **البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية في التشريع الجزائري**"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد الرابع، العدد الثاني، جامعة الوادي، الجزائر، 2020، ص 725.

الاقتصادية في مختلف اقتصادات دول العالم ويمكن استخلاص خصائص عدة للبنك المركزي سنعرض أهمها كالآتي:[1]

- ان تسمية بنك البنوك التي يأخذها البنك المركزي تجعله ينفرد بالمكانة الأولى في الجهاز المصرفي والمالي لأي دولة فهو الوحيد الذي يمتلك سلطة الرقابة والتوجيه ورسم خطط السياسات النقدية وفق متطلبات ووتيرة الحركة الاقتصادية في المجتمع بالتوسع أو الانكماش مؤثرا بذلك على البنوك التجارية.
- يعتبر البنك المركزي بمثابة البنك الوحيد في أي دولة، فهو المؤسسة المالية الوحيدة المختصة والمحتكرة لعملية الإصدار النقدي ومنه فان هذه الخاصية ضرورية للبنوك المركزية لأن انشاء أكثر من بنك لإصدار العملة سيخلق مشكل الافراط في الإصدار النقدي، كما أن وجود فروع للبنك المركزي في البلد لا يتعارض أو يلغي هذه الميزة.
- ان القرارات التي يتخذها البنك المركزي بصفته مؤسسة عمومية هي قرارات سيادية صادرة من الدولة، اذ يستحيل أن يكون ملكية خاصة تخضع لتوجيهات طبقة أو أفراد معينين، وتعد هذه الميزة ضرورية لأن ملكية الدولة للبنك المركزي تفرضها أهمية وخطورة المهام التي يقوم بها.[2]
- يستطيع البنك المركزي بواسطة أدوات السياسة النقدية أن يحول الأصول الحقيقية الى أصول نقدية والعكس صحيح، وهو الذي يخلق ويلغي النقود القانونية التي تتمتع بقدرات غير محدودة على الوفاء بالالتزامات وهو المسيطر على شؤون النقد والائتمان في الاقتصاد القومي.

---

[1] عبد الحسين جليل الغالبي، "**السياسات النقدية في البنوك المركزية**"، **الطبعة الأولى**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص ص 62،61.

[2] يوسف حسن يوسف، "**البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول**"، الطبعة الأولى، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2014، ص78

- لكون البنك المركزي يكتسي الطابع العام فهو يعمل بالدرجة الأولى على تحقيق المصلحة العامة دون استهداف الربح وهذا لا يعني أنه لا يحقق أرباح متأتية من مختلف عملياته المصرفية وانما ينظر الى تلك العوائد بأنها عبارة عن نتائج محاسبية محققة وليست مستهدفة.

المطلب الثالث: وظائف البنك المركزي

ان البنوك المركزية أخذت حيزا كبيرا من اهتمامات المفكرين والاقتصاديين وتعددت التعاريف والتسميات للبنوك المركزية لتتماشي والتطورات الحاصلة في النشاط الاقتصادي في مختلف النظم الاقتصادية، استنادا إلى ما سبق فإن للبنك المركزي أربعة وظائف رئيسية

أولا: إصدار النقود القانونية

يعد البنك المركزي الجهة الوحيدة المخولة من قبل الحكومة بحق إصدار العملة الوطنية المتداولة وهذه الوظيفة هي من أولى الوظائف التي تكفل بها تمييزا له عن بقية المصارف وترتبط أهمية وظيفة الإصدار بالإضافة إلى التحكم في حجم النقود القانونية المتداولة بأهمية حجم هذه النقود في مدى قدرة البنوك التجارية على خلق النقود، حيث أن قدرة الأخيرة على منح الائتمان يرتبط بأرصدتها السائلة (حجم الودائع).

وتمنح الدولة البنك المركزي صلاحية إصدار الأوراق النقدية، لكن الآن تعتبر هذه السلطة محددة وليست مطلقة، ولكي يتمكن البنك المركزي من إصدار عملة جديدة، يجب على إدارة البنك توفير الغطاء اللازم لهذا الإصدار الجديد، أي الحصول على رصيد احتياطي للعملة قبل القيام بعملية الإصدار، وفي ظل نظام الذهب كان الغطاء ذهبيا، ولكن عندما تم التخلي عن هذا النظام أصبح الغطاء يتكون من عدة أصول مختلفة مثل الذهب والعملة الأجنبية والأوراق المالية والتجارية...الخ[1]

[1] جميلة فشار، "**البنك المركزي**"، **مجلة آفاق العلوم**، العدد 03، جامعة الجلفة، الجزائر، 2016، ص ص 307،308.

ثانيا: البنك المركزي بنك الحكومة

يعتبر البنك المركزي الأداة الرئيسية في يد الحكومة لتنفيذ سياستها النقدية حيث يقوم بمختلف الأنشطة المصرفية التي تحتاجها الإدارة الحكومية في خدمة الحكومة ومستودع لأموالها التي تجمعها من الضرائب والرسوم وغيرها، وعليها تسحب الشيكات والحوالات التي تستخدمها في سداد ديونها ودفع منها القواعد على قروضها، القروض المختلفة، كما يحتفظ بحسابات الدوائر والهيئات والمؤسسات الحكومية.

ويقوم بنفس الوظائف التي يؤديها البنك التجاري لعملائه، حيث تقوم الحكومة بإيداع أموالها المتوفرة على شكل حسابات جارية لدى البنك المركزي، ثم تقوم بدفع الشيكات التي تسحبها الحكومة على هذه الودائع. الشيكات المسحوبة يصاحبها تجمع لحساب الحكومة، ويحول إلى حسابها مبلغ من حساب إلى آخر ومن مكان إلى آخر، كما أنه يمثل المقرض الذي يمكن للدولة أن تلجأ إليه للحصول على القروض والتسهيلات الائتمانية لسد عجز الموازنة العامة أو الحصول على قروض قصيرة الأجل لحين تحصيل الضرائب المستحقة عليها أو القروض الاستثنائية في حالات الركود والحروب أو الطوارئ.

كما يتولى البنك المركزي حسابات الحكومة وينظم مدفوعاتها خاصة تلك الحسابات والمدفوعات المتعلقة بالعالم الخارجي، كما يشرف على الاتفاقيات المالية التي تعقدها الحكومة مع الخارج، وبالتالي فهو يمول الحكومة بعملات الأجنبية التي قد تحتاجها للوفاء بالتزاماتها الخارجية.

ثالثا: البنك المركزي بنك البنوك

يتم انشاء النقود القانونية من قبل البنك المركزي، ونظرا لاحتكاره لهذا الامتياز، فإنه يمثل الملاذ الأخير للإقراض، حيث تعود إليه البنوك التجارية إذا لم تجد السيولة في مكان

آخر، لذلك يسمى بنك البنوك كما أن هذه الأموال تستخدمها البنوك التجارية كاحتياطي مقابل الودائع التي تنشئها، فتزايدت أهمية البنك المركزي في النظام المصرفي التجاري[1].

رابعا: الرقابة على الائتمان

وتعتبر هذه الوظيفة من أهم وظائف البنك المركزي حيث تمثل الأداة الرئيسية التي يعتمد عليها في تنفيذ السياسة النقدية، ويستخدم البنك المركزي مجموعة وسائل للقيام بهذه الوظيفة منها الكمية ممثلة بسياسة سعر إعادة الخصم، وعمليات السوق المفتوحة، وطريقة تعديل النسبة القانونية للاحتياطي الإجباري، بما في ذلك الطريقة، وتشمل هذه الأمور تأطير القروض وهامش الضمان المطلوب، والحد الأقصى لسعر الفائدة، ومراقبة شروط الرهن العقاري.

[1] جميلة فشار، مرجع سبق ذكره، ص ص 309،310.

المبحث الثالث: أدوات البنك المركزي لتنفيذ السياسة النقدية

يعتبر البنك المركزي السلطة المسؤولة والمشرفة على اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة للتحكم والتسيير الأمثل للسياسة النقدية و التي تعرف بأنها مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطة النقدية من خلال ضبط كمية النقد المتداول في الحلقة الاقتصادية والتأثير على حجم الائتمان وذلك باستعمال أدوات مباشرة وغير مباشرة أي أدوات كمية ونوعية على التوالي يستخدمها البنك كآلية عمل السياسة النقدية بالإضافة إلى استحداث سبل ومخرجات حديثة غير تقليدية كبديل إضافي للأدوات التقليدية التي عجزت سياساتها في إيجاد حلول للأزمات المالية العالمية ،وسنستعرض كل ذلك في هذا المبحث

المطلب الأول: الأدوات المباشرة للسياسة النقدية (النوعية):

تهدف الأدوات المباشرة للسياسة النقدية إلى التأثير المباشر على حجم الائتمان الموجه لمختلف القطاعات بهدف التحكم في عرض النقد بما يحقق الاستقرار النقدي وفي هذا الشأن تتجه إدارة البنوك المركزية الى اتخاذ عدة إجراءات كالتالي:

أولا: سياسة تأطير القروض

تقوم السلطات النقدية المتمثلة في البنك المركزي باتخاذ إجراءات تنظيمية تتمثل في تحديد سقف معين تفرضه على البنوك التجارية أو حد أعلى لمنح القروض للعملاء، وتعتبر هذه الإجراءات سياسة تأطيرية إجبارية من قبل السلطة النقدية تجاه البنوك التجارية، اذ يمنح الائتمان للقطاعات ذات الأهمية على الاقتصاد والتي لم تتسبب في خلق التضخم ومن جهة أخرى يقيد الائتمان تجاه القطاعات التي كانت السبب في ارتفاع معدل التضخم وأي إخلال بهذه التعليمات من قبل البنوك التجارية تتعرض إلى عقوبات تختلف من دولة إلى أخرى،[1]

[1] عبد المطلب عبد الحميد،"**السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي**"، دار الجامعة بالإسكندرية، مصر، 2013، ص 211

وأهم هذه العقوبات فرض احتياطات إضافية تقدر بحجم التجاوزات المالية المسجلة لدى البنك التجاري.

وعادة ما تكون سياسة تأطير القروض مرافقة ببرامج استقرار للكتلة النقدية والتقليل من الانفاق العام وتشجيع الادخار وإصدار السندات وتسهيل العمل بكل الوسائل التي من شأنها تخفيض الكتلة النقدية الفائضة.

ثانيا: تنظيم القروض الاستهلاكية

تفرض السلطات النقدية رقابة تنظيمية على الائتمان الموجه لشراء سلع استهلاكية بالتقسيط وذلك بلجوء البنك المركزي إلى رفع قيمة المبلغ الواجب دفعه كمقدم في المرحلة الأولى بالإضافة إلى تحديد مدة قصيرة لتسديد باقي الأقساط وبالتالي رفع قيمة القسط الواجب دفعه وهذه الإجراءات من شأنها تؤدي إلى إحجام الأفراد للإقبال على القروض الاستهلاكية وقد طبقت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الأسلوب سنة 1941م على السيارات والدراجات النارية الى غير ذلك من المركبات والأجهزة الكهرومنزلية، وفرنسا هي الأخرى رفعت من نسبة الدفعة المقدمة من 20 الى30ثم من 40 الى 50 % مقابل اقتناء المشترات بالتقسيط وخفض الحد الأقصى للتسديد من 21 الى 18 شهرا ثم الى 15 شهرا، وفي الجزائر ألغت الحكومة سنة 1970م جميع أشكال القروض الاستهلاكية لتوجيه رؤوس الأموال الى تمويل القطاعات الإنتاجية لخلق الثروة.[1]

ثالثا: السياسة الانتقائية للقروض

ينتهج البنك المركزي سياسة انتقائية في توجيه القروض بحيث يقتصر منح الائتمان على القطاعات الأكثر ربحية والأكثر منفعة للاقتصاد الوطني ولضمان استقرا هذا العائد يمنح4

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 213،214.

البنك كل التسهيلات اللازمة في تمويل هذه القطاعات الاقتصادية على حساب السياسة الشمولية في منح الائتمان.

رابعا: النسبة الدنيا للسيولة

يقوم البنك المركزي بموجب هذا الإجراء بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا من السيولة يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم في حالة تخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الإقراض من قبل البنوك التجارية بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة.

خامسا: قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية:

تقوم البنوك المركزية في بعض الحالات الاستثنائية ببعض الأعمال المصرفية لما تقتضيه المصلحة العامة كمنح القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد نيابة عن البنوك التجارية التي تعجز عن ذلك في فترة معينة

سادسا: الإقناع الأدبي

الإقناع الأدبي هو أداة من أدوات السياسة النقدية المباشرة التي يقوم بها البنك المركزي من خلال إصدار تعليماته وتوجيهاته إلى البنوك التجارية بطريقة غير رسمية أي وديا يشرح فيها سياسة معدة من طرفه بخصوص منح الائتمان،[1] فيخلق بذلك نوعا من الليونة في طريقة إقناعه للبنوك التجارية بضرورة إتباع هذه التعليمات ويعتمد هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين الجهتين وهو ما يفسر نجاح هذه الطريقة في بعض الدول واخفاقها في دول أخرى. فهي تتوقف على مدى قدرة البنك المركزي في الاقناع ومدى تقبل واستجابة البنوك التجارية لمقترحاته وارشاداته[2].

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره ص ص 217،218.

[2] يوسف حسن يوسف مرجع سبق ذكره، ص99

المطلب الثاني: الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية (الكمية)

تلجأ السلطات النقدية إلى الأساليب غير المباشرة للتأثير على كمية الائتمان المصرفي وفقا لما تستدعيه الضرورة والمؤشرات الاقتصادية كالتضخم من خلال التأثير على النشاط الاقتصادي بطريقة توسعية أو انكماشية وهناك ثلاث أدوات سنذكرها كالآتي:

أولا–معدل إعادة الخصم:

يقصد بمعدل إعادة الخصم نسبة الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي نظير إعادة خصمه للأوراق المالية التي تقدمها البنوك التجارية لخصمها، والاقتراض منه بصفته المقرض الأخير، ويسمى أيضا سعر البنك فإذ كان هدف البنك المركزي التوسع في عرض النقود، فانه يخفض معدل إعادة الخصم، فيؤدي هذا إلى انخفاض معدلات الفائدة في البنك التجارية هذا يؤدي بدوره الى زيادة طلب الأفراد والمؤسسات على الاقتراض بسبب انخفاض تكلفة القروض الممنوحة لهم من البنوك التجارية، هذا ما ينتج عنه توسع البنوك التجارية في منح الائتمان بسبب زيادة القدرة الاقتراضية لها والعكس صحيح.

من خلال هذا يلاحظ أن العلاقة بين معدل إعادة الخصـــم ومعدلات الفائدة علاقة طردية، الأمر الذي يؤثر على حجم الاســـتثمار نتيجة العلاقة العكســـية بين الاســـتثمار ومعدلات الفائدة.

ثانيا–عمليات السوق المفتوحة:

تعتبر وسيلة السوق المفتوحة التي يلجا إليها البنك المركزي الأكثر شيوعا واستخداما لا سيما في الدول المتقدمة باعتبارها أكثر الأدوات نجاعة وفعالية في التأثير على حجم الكتلة النقدية وكان بنك إنجلترا أول بنك لجأ الى هذه السياسة عام 1931م ومع مرور الوقت أصبحت من الحلول الرئيسية للسيطرة والتحكم في الائتمان [1]بهدف جعل معدل إعادة الخصم فعالا عن

[1] يوسف حسن يوسف مرجع سبق ذكره، ص ص 94، 95.

طريق دخول البنك المركزي للسوق النقدية والمالية كبائع أو مشتري للأوراق المالية، فإذا كان هدف السياسة النقدية إنعاش الاقتصاد فيقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية من البنوك التجارية والأفراد مباشرة وبالتالي ضخ كتلة نقدية جديدة تساعد البنوك على منح الائتمان من خلال انخفاض سعر الفائدة والتالي تنشيط الحركة الاقتصادية والخروج من حالة الركود والعكس صحيح في حالات التضخم اذ يتدخل البنك المركزي هنا كبائع للأوراق المالية التي بحوزته من أجل امتصاص الفائض من الكتلة النقدية من خلال التأثير على احتياطات البنوك التجارية والحد من منح الائتمان

ثالثا–معدل الاحتياطي القانوني:

تعتبر نسبة الاحتياطي القانوني كوسيلة مراقبة من البنك المركزي تجاه البنوك التجارية على السيولة حيث تجبرها على الاحتفاظ أو تجميد نسبة معينة من ودائع العملاء لدى خزائن البنك المركزي ويمكن تعريف أداة نسبة الاحتياطي الاجباري على أنها "الزام أو اجبار البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي ويمكن له تغيير هذه النسبة عند الزوم"[1]ويتحدد معدل الاحتياطي القانوني حسب هدف السياسة النقدية فاذا كان الهدف توسعي أي زيادة عرض النقود من خلال زيادة قدرة البنوك التجارية عل منح القروض فتخفض نسبة الاحتياطي القانوني أما في حالة تغير الهدف وأراد البنك المركزي تخفيض عرض النقود من خلال تخفيض قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان فانه سيرفع من نسبة الاحتياطي القانوني.

"اذن تتأثر قدرة المصارف التجارية في منحها للائتمان بنسبة الاحتياطي النقدي القانوني التي يقررها البنك المركزي ويلزم بها المصارف التجارية باستقطاع جزء من ودائعها كاحتياطات نقدية تودع لدى البنك المركزي للتأثير على حجم وكمية الائتمان المصرفي"[2]

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره ص 194.

[2] يوسف حسن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص97.

المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة للسياسة النقدية

ظهرت الاتجاهات والسياسة النقدية غير التقليدية كبديل إضافي لسياسات التقليدية وهي وليدة الأزمات المالية الحديثة، حيث لجأت إليها البنوك المركزية عندما تعذر عليها بواسطة الأدوات التقليدية تحقيق الأهداف المسطرة لها والتي أثبتت محدوديتها وعجزها الوظيفي وتتمثل هذه الأدوات فيما يلي:

أولا: سياسة التيسير الكمي:

تتجه السلطات النقدية نحو السياسة أو الاستراتيجية الحديثة المتمثلة في التيسير الكمي بشكل استثنائي في ظروف الأزمات المالية والاقتصادية ويمكن نعتها بمخرج الإنقاذ المالي والمصرفي المستعجل وذلك عندما يتعذر على أدوات السياسة النقدية التقليدية الكمية منها والكيفية تنشيط الاقتصاد الكلي.

ويعرف " التيسير الكمي أو التسهيل الكمي بأنه سياسة نقدية غير تقليدية (طباعة النقود) وتسمى بالانجليزية Quantitative Esing وتسمى باختصار QEتستخدمها البنوك المركزية لتنشيط الاقتصاد القومي عندما تصبح السياسة النقدية غير التقليدية غير فعالة "حيث يقوم بموجبها البنك المركزي بشراء الموجودات المالية لدى الخزينة العمومية أو البنوك التجارية والمؤسسات المالية عن طريق طبع كميات هائلة من النقود معتمدة بالضرورة على الاصدار النقدي دون الالتزام بوجود مقابلات الكتلة النقدية، وبالتالي تخلق كتلة نقدية من فراغ من الناحية الاقتصادية، [1]"ويقوم ميكانيزم التيسير الكمي على زيادة خصوم ميزانية البنك المركزي حيث يقتني هذا الأخير أصول مختلفة قد تشمل أصول قليلة المخاطر كسندات الخزينة أو أصول أخرى أكثر خطرا مثل سندات الرهن العقاري" والهدف من هذا الاجراء هو تمويل الاقتصاد الذي يعاني الانكماش عن طريق عملية السوق المفتوحة وهذا لزيادة المعروض النقدي خلال مدة زمنية مدروسة بهدف البلوغ الى استقرار المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية على رأسها

[1] محمد الأمين وليد طالب، نظيرة قلادي "**الأدوات غير التقليدية للسياسة النقدية على ضوء الأزمة المالية 2007-2008**" مجلة الدراسات الاقتصادية، مجلد 6، العدد 1، الجزائر، 2019، ص ص 212،213

استقرار معدلات التضخم المحددة كهدف أولي للبنك المركزي وتمويل التنمية الاقتصادية وخلق مناصب الشغل والتقليص من معدلات البطالة.

ثانيا: سياسة معدلات الفائدة الصفرية:

تتبع السلطات النقدية سياسة معدلات الفائدة الصفرية عندما تظهر على اقتصاديات الدول بوادر الخمول وبطء عجلة التنمية الاقتصادية فيقوم البنك المركزي حين إذ من خلال هذا الإجراء بخفض معدلات الفائدة وذلك بالتزامه بشكل صريح أو ضمني بالحفاظ على معدل الفائدة الرئيسي القريب من الصفر لفترة معينة مدروسة بغية تسهيل ضخ كميات معتبرة من السيولة عن طرق منح القروض للمستثمرين بغرض خلق نوع من الانتعاش الاقتصادي.

وأظهرت الدراسات نسبة التطورات في أسعار الفائدة لدى المصارف المركزية العالمية والاقليمية خلال الربع الثاني من عام 2014م إلى تسجيل بعض التغيرات في أسعار الفائدة لدى بعض المصارف وثباتها في مصارف أخرى، فقد أبقى الاحتياطي الفيدرالي على سعر الفائدة الأساس عند 0.25 % لمدة خمس سنوات متتالية.

ان اتخاذ اجراء تثبيت سعر الفائدة لأدنى مستوى له (الصفري) يعد اجراءا إيجابيا ومنسجما مع السياسة الاقتصادية العامة المسطرة في الولايات المتحدة الأمريكية الهادفة إلى الدفع بالاقتصاد على النمو من خلال سياسات مالية ونقدية توسعية عبر ما يعرف بسياسات التحفيز المالي. [1]

وفي منطقة الاتحاد الأوربي توجه المصرف المركزي الأوروبي نحو تخفيض سعر الفائدة خلال الربع الثاني من سنة 2013مبقيمة ربع نقطة أساس ليصبح 0.5% مقارنة مع 0.75 % في الربع الأول من نفس السنة.

[1] ريمة بوالنش، ميادة بوسفط، "**السياسة النقدية بين الأدوات التقليدية وغير التقليدية _دراسة حالة الاحتياطي الأمريكي الفدرالي**"، مذكرة لنيل شهادة ماستر علوم اقتصادية جامعة يحيى الصديق، جيجل، الجزائر، 2018، ص64

أما في اليابان والمملكة المتحدة أبقت المصارف المركزية أسعار الفائدة كما هي دون أي تغيرات علما بان تلك الأسعار المتدنية قريبة من الصفر[1].

ثالثا: سياسة معدلات الفائدة السالبة:

ان الاحتفاظ المستمر للبنوك التجارية للأصول المالية والودائع الذي يقابله انخفاض في معدل التضخم المرتبط بانخفاض الكتلة النقدية في الاقتصاد جعل من هذا الوضع السائد في العالم سنة 2008م والمصاحب للأزمة الاقتصادية العالمية البنوك المركزية أن تضطر الى استحداث أداة حديثة من أدوات السياسة النقدية يمكن وصفها بالأسلوب الردعي إزاء البنوك التجارية بغية ضخ الأموال الراكدة التي تحوزها لإقراض القطاعات الاقتصادية الحقيقية المنتجة ومنه الاتاحة للأفراد زيادة الانفاق وبالتالي زيادة الطلب على الودائع المصرفية.

وقد كان البنك المركزي السويدي من البنوك السباقة في استخدام معدل الفائدة السلبي سنة 2009م نتيجة الوصول الى الركود الاقتصادي الكبير وبعدها اضطر البنك المركزي الأوربي عام 2014م إضافة الى بعض الدول الأوربية الى إضافة هذه السياسة الحديثة الى أدوات سياستها النقدية.

اذن يمكن القول أن معدلات الفائدة السالبة هي اضطرار البنوك التجارية التي تقوم بإيداع أموالها لدى البنك المركزي بدفع نسبة فائدة على ايداعاتها عند اقتضـــاء الضرورة وبشكل عكسي على المعتاد،[2] أو يمكن القول هي عبارة عن ضريبة ردعية أو عقابية على البنوك التجارية التي تفضل وضع سيولتها على شكل ودائع أو ذات الاحتياطي الكبير لدى البنك المركزي، والهدف من سياسة معدلات الفائدة السالبة تحفيز ودفع البنوك التجارية على منح القروض للقطاعات الحيوية لكبح الانكماش الاقتصادي بدلا من الاحتفاظ بها لديه.

---

[1] ريمة بوالنش، ميادة بوسفط، نفس المرجع.

[2] محمد ياسين موساوي، عبد القادر باحمان "**تقييم أثر بعض أدوات السياسة النقدية غير التقليدية على النمو الاقتصادي _دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية_ 2008-2021**" مذكرة ماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أدرار، الجزائر،2021-2022، ص 13.

رابعا–سياسة التوجيه المسبق:

تلجأ السلطات النقدية في بعض الأحيان الى اظهار مستوى شفافيتها من خلال الكشف عن نواياها المستقبلية بخصوص سياستها النقدية بهدف التأثير على توقعات السوق والعملاء خاصة إذا كان البنك المركزي قد انتهج في تلك الفترة سياسة نقدية متشددة فيقوم بالإفصاح بصفة رسمية عن بياناته بصفة دورية حول اعداد السياسة النقدية المستقبلية حيث يعد فيها المتعاملين بتبني سياسة أكثر مرونة.

"ويمكن تعريف سياسة التوجيه المسبق على أنها عبارة عن سياسة تواصل تشمل بعض المعلومات المنشورة بصفة رسمية في بيانات البنك المركزي بصفة دورية حول اعدادات السياسة النقدية المستقبلية من أجل التأثير على السوق ومختلف المتعاملين فيه." [1]

وأول استخدام لهذا الأسلوب كان سنة 1997م من قبل البنك المركزي النيوزلندي اذ أعلن حينها عن نسب معدلات الفائدة بين البنوك خلال الثلاث أشهر القادمة وبعدها البنك النرويجي سنة 2005م والبنك السويدي في 2007م ثم البنك المركزي الأوربي سنة 2013م.

وقد برزت أهمية سياسة التوجيه المسبق حسب الاقتصادي (Wood Ford) سنة 2012م من خلال عنصرين مهمين هما اتاحة فرصة التشخيص للعملاء من خلال ابداء النية عن الوضع المستقبلي للسياسة النقدية من قبل البنك المركزي والتي يعد فيها بتبني سياسة أكثر مرونة في المستقبل لإضفاء وضمان ديناميكية عالية على النشاط الاقتصادي.

أما العنصر الثاني فيتضح من خلال وضع البنك المركزي نفسه أمام الأمر الواقع وتصبح سمعته على المحك تجاه العملاء إذا لم يلتزم بتصريحاته التي وعد بها وبالأرقام التي صرح بها المتعلقة بمرونة السياسة النقدية مستقبلا.

---

[1] وليد لعشي،" **تقييم فعالية أدوات السياسة النقدية غير التقليدية في النمو الاقتصادي بعد الأزمة المالية 2008**"، أطروحة دكتوراه تخصص مالية، جامعة أدرار، الجزائر، 2018، ص 143.

خامسا–سياسة التسيير الائتماني:

توصف سياسة التيسير الائتماني على أنها أداة خاصة للتيسير الكمي وهي من السبل النوعية التي تنتهجها السلطات النقدية من خلال قيام البنك المركزي بتغيير تركيبة أصول ميزانيته نحو الأصول الأقل سيولة والأكثر خطورة دون الحاجة الى زيادة قيمة أصوله مستهدفا بذلك الأصول السامة في السوق المالي (عن طرق شرائها) كالسندات المغطاة بالرهون العقارية من أجل التأثير على أسعارها النسبية وتوجيهها نحو سعر محدد ومرغوب ثم إعادة شراء السندات ذات أجال استحقاق طويلة الأجل مقابل بيع السندات قصيرة الأجل في نفس الوقت.[1]

[1] كمال باصور، " **الإطار النظري للسياسة النقدية**" مطبوعة جامعية في مقياس النظريات والسياسات النقدية ماستر2 تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، متاحة على أرضية جامعة الدكتور يحيى فارس بالمدية، الجزائر، 2023–2024، ص ص 9،10.

خلاصة الفصل الأول:

مما سبق شرحه في هذا الفصل خلصنا إلى أن الجهاز المصرفي مر بفترات زمنية متعددة من حيث تطوره وتوسيع مجال عمله، مصاحبا بذلك تطور المعاملات المالية لمختلف دول العالم، فأصبح من ملجأ امن لحفظ ودائع الأفراد خلال نشأته الأولى إلى مكان لعرض النقود والطلب عليها ، والى رائد السياسة النقدية لأي دولة وصانع التنمية الاقتصادية ومحركها في جميع القطاعات من خلال وظائفه المتعددة عن طريق الإجراءات التوجيهية للسياسة النقدية التي يديرها ويتحكم بها البنك المركزي باعتباره بنك البنوك وعلى البنوك التجارية الامتثال إلى توجيهاته بواسطة السياسة النقدية التي تستعمل الأساليب القديمة والحديثة في ذلك كالتأثير على الائتمان وعلى مختلف المؤشرات الاقتصادية كالتضخم وأسعار الفائدة والعرض النقدي وحركة رؤوس الأموال إلى غير ذلك من المؤشرات.

إذن يمكن القول أن النشاط والدور الذي تلعبه البنوك بصفة عامة يحتل مكانة بالغة الأهمية في إحداث الإقلاع الاقتصادي والتنمية المحلية لمختلف الدول في العالم.

الفصل الثاني: مدخل مفاهيمي للشمول المالي

تمهيد:

لقد أدى التطور التكنلوجي في العالم سيما في مجال الاتصالات الى القفز بالمعاملات المالية الى درجات جد متطورة حيث ظهر مصطلح جديد في حياة الدول والأفراد يسمى بالشمول المالي الذي يتيح للأفراد الاستفادة من الخدمات المالية والمصرفية عن طريق ادماج أكبر عدد ممكن من السكان في النظام المصرفي العالمي، فصار الشمول المالي من بين أهم التحديات التي تخوضها الدول والمجتمعات في عالم المال والاقتصاد حيث تم تصنيفه في المراتب الأولى للأهداف المسطرة من قبل الأمم المتحدة خلال افاق سنة 2030م،وسنتطرق في هذا الفصل الثاني الى مختلف جوانب الشمول المالي في ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: ماهية الشمول المالي

المبحث الثاني: شروط الشمول المالي أبعاده ومؤشرات قياسه

المبحث الثالث: سياسة وركائز البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي

المبحث الأول: ماهية الشمول المالي

حتى يتسنى لنا التعرف أكثر على ماهية الشمول المالي سوف نتطرق في هذا المبحث الى مختلف الظروف والأزمنة التي نشأ فيها مصطلح الشمول المالي، ونحدد بدقة المقصود به والغاية من وراء تزايد اهتمام المجتمع الدولي به والأهداف المراد الوصول اليها من ورائه.

المطلب الأول: نشأة الشمول المالي

ان أول ظهور لمصطلح الشمول المالي كان سنة 1993م في جنوب شرق إنجلترا، حين أجريت دراسة ميدانية أنداك وجاءت هذه الدراسة بعد اغلاق أحد الفروع البنكية فارتأت هذه الدراسة للاستقصاء عن مدى قدرة الأفراد المنتشرين في مختلف المناطق السكانية الوصول والاستفادة فعليا من الخدمات المصرفية بشكل ميسور.

ومع مرور السنوات وتغير المعطيات الاقتصادية تزايد الاهتمام بالشمول المالي فتناول عدة متخصصين في الجغرافيا الاقتصادية في فترة التسعينات العديد من الدراسات التي تنصب وتركز بجدية على الصعوبات التي تواجه بعض فئات المجتمع في الوصول الى الخدمات المالية، وتحديدا سنة 1999م استعمل تعبير الشمول المالي على أوسع نطاق لوصف وإبراز آليات وسبل وصول أكبر عدد من السكان الى الخدمات المالية المتاحة وقد طرحت هذه الدراسة عدة فرضيات بخصوص الخدمات المالية وسبب الاقبال والاحجام عنها من قبل الأفراد وتم التمييز هنا بين فرضية التخلي الارادي للأفراد عن استخدام المنتجات والخدمات المالية البنكية نتيجة ضعف الثقافة المالية أحيانا أو عقائدية أحيانا أخرى (الفوائد الربوية محرمة عند المسلمين) ،وبين فرضية عدم توافرها أصلا وعدم القدرة على حيازتها.[1]

وقد تزايد الاهتمام الدولي بالشمول المالي بعد الأزمة العالمية سنة 2008م وطرح فكرة اتخاذه كمخرج يساعد من التخفيف في حدة الأزمات المالية المتتالية وهذا من خلال اهتمام الحكومات أكثر والبنوك المركزية من تمكين جميع شرائح المجتمع من الخدمات المالية البنكية واستخدامها بشكل صحيح وسليم بالمقابل صياغة القرارات والقوانين التي من شأنها دفع المِؤسسات البنكية

[1] سمير عبدالله وآخرون، "**الشمول المالي في فلسطين**"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، فلسطين، 2016، ص 115.

لتحسين الأداء بخصوص الخدمات البنكية المقدمة لعامة الناس وبسبل ميسورة وأقل تكلفة لذا شرعت مختلف دول العالم المتقدم منه والدول النامية الى صياغة استراتيجيات وطنية خاصة بالشمول المالي على غرار إنجلترا وماليزيا سنة 2003م

أما على المستوى الإقليمي فقد أقيمت عدة مبادرات أهمها[1]:

- تأسيس التحالف الدولي للشمول المالي لتطوير سياسات الشمول المالي في البلدان النامية والناشئة وهذا سنة 2008م.
- وبناءا على توصية مجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية تم انشاء فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية وهذا في عام 2012م، وفي 2016م تم اعتماد تاريخ 27 أبريل من كل عام «اليوم العربي للشمول المالي" بهدف الاسهام في زيادة الوعي والتعريف بالشمول المالي ومتطلباته في الدول العربية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: مفهوم الشمول المالي وخصائصه:

يحظى الشمول المالي في الآونة الأخيرة باهتمام كبير من قبل الحكومات والدول المتقدمة منها والنامية لما له من أهمية في إدماج مختلف فئات المجتمع مع النظام المالي بالإضافة الى علاقته الطردية مع مستويات الاستقرار المالي، وقد أصدرت عدة هيئات اقتصادية دولية مفاهيم متنوعة حول الشمول المالي ويمكن حصرها فيما يلي:

تعريف مجموعة العشرين وهيئة التحالف العالمي للشمول المالي

عرفت مجموعة العشرين وهيئة التحالف العالمي للشمول المالي بأن مصطلح الشمول المالي يقصد به "الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع،

[1] عبد الحليم عمار غربي، "**نحو إطار مفاهيمي للشمول المالي والمصرفي الإسلامي**"، المجلة المالية والمصرفية، جامعة سطيف1، المجلد10، العدد1، 2020، ص17.

وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة"

تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والشبكة الدولية للتثقيف المالي:

عرفت هذه المنظمة الشمول المالي بأنه " العملية التي يتم من خلالها تعزيز النفاذ إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية المراقبة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكامل أو المناسب وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي "[1]

تعريف المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP:

عرفت هذه المجموعة الشمول المالي بأنه "الحالة التي يتاح فيها لجميع البالغين في سن العمل الوصول إلى خدمات الإقراض والمدخرات والمدفوعات والتأمين مقدمة من مؤسسات مالية رسمية. من ثم ينطوي النفاذ المالي الفعال على تقديم الخدمات المالية إلى العملاء على نحو مريح ومسؤول بكلفة ميسورة مع استدامة عمل المؤسسات التي تقدم الخدمات المالية بما يساعد على إتاحة خدمات مالية للعملاء المستبعدين والمحرومين من تلك الخدمات بدلا من الخيارات غير الرسمية المتاحة أمامهم[2]"

تعريف البنك الدولي:

يعرف على أنه إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم (المعاملات – المدفوعات – المدخرات – الائتمان والتأمين) ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة.[3]

---

[1] بن قيدة مروان وآخرون، الكتاب الجامعي " **التكنلوجيا المالية للابتكارات والحلول الرقمية** " جامعة يحيى فارس بالمدية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، الجزائر،2021، ص 212.

[2] عمار حميد، نوح بوعروج"**دور بنك الجزائر في تعزيز الشمول الماليدراسة مقارنة بين الجزائر والدول العربية 2008-2017**"مذكرة ماستر تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2019_2020، ص18.

[3] متاح على موقع البنك الدولي، "**عرض عام حول الشمول المالي**"، تاريخ آخر تحديث 29 مارس 2022.

تعريف صندوق النقد العربي:

وهي الأخرى الدول العربية بادرت الى تشكيل فريق عمل إقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية أصدرت من خلالها نشرات تعريفية توضح مفاهيم وأهمية الشمول المالي وقد عرفته كالتالي: "يقصد بالشمول المالي أن يتاح لكل فرد من أفراد المجتمع إمكانية الحصول على جميع الخدمات المالية التي تلبي احتياجاته بسهولة وسير وبأسعار ميسورة من خلال قنوات رسمية تتسم بالمسؤولية والاستدامة، ومن بين هذه الخدمات المالية خدمات فتح الحسابات والادخار والاقتراض والتأمين وبالتالي يركز الشمول المالي على إزالة العقبات التي قد تمنع الأفراد من الحصول على الخدمات المالية".[1]

بعد الاطلاع عن كثب على جل التعاريف ومختلف المقاصد العديدة لظاهرة الشمول المالي من منظور عديد التكتلات الاقتصادية العالمية، توصلنا الى أن الشمول المالي هو ظاهرة اقتصادية عالمية جديدة صنعت لنفسها مكانة لائقة بين المجتمعات والدول، ويتمحور مفهوم الشمول المالي على محاولة الحكومات احتواء جميع شرائح المجتمع تحت غطاء المؤسسات المالية والبنكية من خلال تيسير الحصول على الخدمات المالية في أي نقطة جغرافية مع تميز هذه الخدمات بالنوعية الجيدة والسعر الملائم من بينها (الحسابات البنكية أو البريدية، الادخار، الاقتراض، التأمين).

من خلال التعاريف المختلفة أيضا لاحظنا والتمسنا في الوقت حينه أن الشمول المالي له خصائص عديدة منها:

- الانتشار الجغرافي الواسع
- الاعتماد على التكنلوجيا الرقمية الحديثة
- سهولة اقتناء الخدمات المالية

[1] صندوق النقد العربي، "**نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي**" العدد77، أبوظبي، 2017، ص5.

- اختفاء الفروقات الاجتماعية عند الاستفادة من الخدمات المالية بشكل عادل

المطلب الثالث: أهمية وأهداف الشمول المالي

ان الانتشار السريع للشمول المالي بانت أهميته البالغة على عدة مستويات بدءا بالأفراد والأسر ثم المؤسسات المالية فالدولة بشكل عام، ونتيجة لذلك صار من الضروري تحديد أهداف واضحة للشمول المالي على الحكومات أن تتعها ويمكن شرحها فيما يلي:

أولا: أهمية الشمول المالي

حسب الدراسات التي تجريها الهيئات الاقتصادية العالمية والإقليمية كالبنك الدولي وصندوق النقد العالمي وصندوق النقد العربي فان أهمية الشمول المالي لا تقتصر على فئة وجهة معينة فقط فهي تشمل الأفراد والأسر والمجتمعات بصفة عامة. فبالنسبة للأفراد يتيح الشمول المالي فرص أفضل لإدارة الأموال أو الحسابات البنكية واستغلالها بصفة امنة وبشكل سليم بدل تركها جامدة في أماكن غير البنوك دون تحقيق قيمة مضافة أو جعلها عرضة لمختلف المخاطر المحيطة بالإنسان.

يمكن توضيح أهمية الشمول المالي في النقاط التالية [1]:

1. **تعزيز جهود التنمية الاقتصادية:**

من خلال الدراسات الميدانية التي قامت بها مجموعة البنك الدولي توصلت الى أن هناك علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي، وأن الاستعمال والانتشار الواسع للخدمات المالية يعبر على مستويات العدالة الاجتماعية في الدول، ويساعد الشمول المالي في تتبع وتحديد التدفقات المالية مما يؤدي الى معاملات أكثر أمنا وربحا للوقت ضف الى ذلك محاربة الفساد والسرقة.

[1] رشيد خميلي، "**واقع وآفاق الشمول المالي الرقي في البلدان العربية**" مجلة أداء المؤسسات الجزائرية (ABPR) ، المجلد 11، العدد2، 2022، ص ص 15،16.

ان تطبيق سياسات الشمول المالي من قبل حكومات الدول تساعد المجتمعات على التخفيف من شبح البطالة من خلال خلق فرص اليد العاملة بالإضافة الى تحقيق التنمية الاقتصادية في مختلف القطاعات نتيجة توجيه المدخرات نحو الاستثمار[1].

2. تعزيز استقرار النظام المالي:

إن مزيدا من الاستخدام للنظام المالي الرسمي سينوع من محفظة الودائع لدى المؤسسات المالية مع تخفيف مستويات التركز فيها وبما يقلل من مخاطر هذه المؤسسات، كما يعزز هذا التنويع من استقرار النظام الاقتصادي للدول، حيث أن المودعين الكبار هم أول المنسحبين من النظام المالي الرسمي عند حدوث أي طارئ، حيث أظهرت دراسة للبنك الدولي أن الدول ذات مستويات الشمول المالي الأكبر أقل عرضة لحدوث التقلبات السياسية، اذن يصعب على الدول تحقيق استقرارها واستقلالها المالي من دون دعم وتجسيد فعليا وبطرق مدروسة متطلبات الشمول المالي فاستقطاب أكبر عدد من الأفراد ذوي الدخل المحدود من الطبقة البسيطة ودمجها في منظومة الخدمات المالية يساعد المنظومة المصرفية في أي دولة أن تكون مستقرة ومستقلة ماليا الى حد ما، ومن جهة أخرى فان تطبيق سياسات الشمول المالي على أوسع نطاق يساعد الحكومات على حيازة قاعدة بيانات ضخمة حول المؤسسات المالية بشكل يفيد في تحليل الأوضاع المالية من مختلف الجوانب التي من شأنها تساعد في طرح منتجات وخدمات مالية جديدة للأفراد وبناء النماذج وتقييم حركة السيولة لتيسير الحصول على التمويل.[2]

3. **تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم:**

أظهرت الدراسات التي تبحث في فائدة توسيع انتشار الشمول المالي على مستوى الأفراد، أن تحسين قدرتهم على استخدام النظام المالي ستعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة والاستثمار في التعليم، بالإضافة لتحسين قدرتهم على إدارة مخاطرهم المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية، أما بالنسبة للأسرة فيمكنها الشمول المالي من التخطيط

[1] حنان الطيب، "**نشرة الشمول المالي**"، مجلة صندوق النقد العربي، العدد1، أبوظبي، 2020، ص5.

[2] محمد محروس سعدوني، "**الشمول المالي وأثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة**" دراسة تحليلية لواقع الدول العربية كلية الحقوق جامعة المتوفية، مصر، ص 17

للمستقبل بشكل أفضل وامن من خلال عملية الادخار بشكل متواصل ومنتظم في البنوك الذي بدوره يتيح فرص الاستفادة من عائدات الاستثمار بمدخرات الأفراد والأسر. بالإضافة الى ان إجراءات الشمول المالي التي تعتمد على:

4. أتمثه النظام المالي:

إن زيادة الاعتماد على الخدمات المالية الالكترونية خاصة فيما يتعلق بالمدفوعات سيفيد كل من المرسل والمستقبل والمؤسسات المالية التي تقدم هذه الخدمات، بحيث تصل المدفوعات بسرعة أكبر وبتكلفة أقلمن خلال العمليات المالية الرقمية التي تساعد الى حد كبير الأفراد في قضاء حوائجهم اليومية كتسديد الفواتير مثلا دون الذهاب الى شبابيك الدفع، كما ستفيد النظام المالي من خلال تحسين القدرة على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية والعمليات المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب، كما أن أتمثة المدفوعات المختلفة ستخلق فرصة لدخول المزيد من الأفراد في عداد مستخدمي النظام المالي الرسمي.

ثانيا: أهداف الشمول المالي

ان الأهداف المسطرة من قبل حكومات الدول للشمول المالي تسير في عدة اتجاهات وتخص عدة أطراف سواء كانوا أفراد ومواطنين أو دولة أو قطاع المصرفي.

1- الأفراد والأسر:

- اتاحة استخدام الخدمات والمنتجات المالية المختلفة لجميع فئات المجتمع المستهدفة وذلك من خلال تظافر جهود كافة الأطراف المعنية تعريف المواطنين بأهمية وضرورة بالاستعانة بالخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة من مزاياها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.[1]
- تحفيز وتشجيع المواطنين والمؤسسات الصغيرة على الادخار للاستفادة من صيغ الاستثمار الودائع والأموال بالطرق المثلى وتتم هذه التحفيزات بالإعلام وإقامة الابواب المفتوحة

[1] حنان الطيب، مرجع سبق ذكره، ص5.

للتعريف بالخدمات المالية التي تطرحها البنوك لتعزيز ثقافة الادخار والاستثمار لدى المواطنين بصفة عامة، إضافة الى خلق نوع من التنافس بين عارضيها من المؤسسات المالية والبنكية حول جودة هذه الخدمات.

- وضع إطار قانوني يحمي المواطنين والمؤسسات والعملاء بصفة عامة خاص بشروط ومعايير تقديم المنتجات المالية المعروضة للزبائن طبقا للأسس والتشريعات والمعايير الدولية وهذا للحد من مخاطر الجهات غير المعروفة التي تعرض خدماتها المالية خارج إطار النظام المالي الرسمي.

2- على مستوى الدولة:

- يهدف الشمول المالي الى استقطاب أكبر عدد من المعاملات المالية حتى يتسنى للدولة معرفتها واحصائها بشكل واضح بحيث ترتفع حصيلة الضرائب ويمنع التهرب الضريبي مثل ما تنتهجه الجزائر مؤخرا في رقمنة قطاع الضرائب، إضافة الى الغاء مختلف المعاملات التقليدية كاستعمال الشيكات ليتجه المواطنون الى الدفع الالكتروني لتحقيق الشفافية والوضوح.
- زيادة العمر الافتراضي للعملات الورقية من خلال وضع البدائل الرقمية في المعاملات المصرفية للتوفير على البنوك المركزية تكاليف طباعة العملات وإصدار الشيكات.
- ان الهدف من اتاحة وتوفير مختلف وسائل الدفع والتحصيل الالكتروني للأفراد والمؤسسات يساهم في سرعة تحصيل إيرادات الدولة.[1]
- تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مما يساعد في انخفاض معدل التضخم والحفاظ على القوة الشرائية للنقود، وانخفاض أسعار الفائدة على منح الائتمان في البنوك الموجهة للاستثمار الحقيقية والذي دوره يؤدي الى خلق فرص العمل.

3- على مستوى القطاع المصرفي:

[1] اية عادل محمود العوضي، "**أثر تطبيق الشمول المالي على الأداء المالي للبنوك**"، مجلة الدراسات المالية والتجارية"، كلية التجارة جامعة القاهرة، العدد3، مصر، 2021، ص377.

حسب مبادرة التمويل لبرامج الأمم المتحدة لسنة 2021 حددت جديدة لمبادئ للصيرفة المسؤولة وربطت الشمول المالي الجيد مع الصحة المالية الجيدة ولأجل ذلك حددت أهداف ذكية بحلول 2025 من بينها "زيادة الحسابات البنكية التي يمتلكها العملاء من ذوي الدخل المنخفض بنسبة 46% (تحقيق 30% من اجمالي عملاء الحسابات البنكية) وزيادة العملاء التجاريون من فئة رواد المشارع المتناهية في الصغر بنسبة 40% (تحقيق 20% من الحسابات التابعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة).[1]

- زيادة السيولة البنكية الناتجة عن زيادة عدد المتعاملين في القطاع المصرفي، فتمكن بذلك أطرافا أخرى من الاستفادة منها عن طريق تمويل المشاريع الاستثمارية.
- تعزيز قنوات الاتصال الفعالة بين القطاع المصرفي والمواطنين ومن ثم جذب أكبر عدد من العملاء والمدخرين.
- زيادة قدرة القطاع المصرفي على توسيع الاستثمارات من خلال زيادة الفروع البنكية والتوسع في أجهزة الموزعات الالية الإضافة الى تقديم خدمات مالية تتلاءم واحتياجات المواطنين.
- الاستفادة من التكنلوجيا الجديدة في التعاملات المالية والتوسع في استخدامها في القطاع المصرفي.

[1] مبادرة التمويل لبرامج الأمم المتحدة، وثيقة عمل مقدمة بعنوان "**إطار عمل الشمول المالي والصحة المالية–مباديء الصيرفة المسؤولة**"، 2021، ص 15.

المبحث الثاني: شروط الشمول المالي أبعاده ومؤشرات قياسه

حتى تتحقق أهداف الشمول المالي سطرت الحكومات في مختلف دول العالم عدة مبادئ وشروط في هذا الشأن بواسطة تسخير الموارد المادية والبشرية في القطاع المصرفي وسندرس في هذا المبحث شروط الشمول المالي، أبعاده، ومؤشرات قياسه.

المطلب الأول: شروط الشمول المالي ومبادئه

لتجسيد في الواقع مظاهر الشمول المالي وتزداد نسبة التوسع في تطبيقه بحيث تتلاءم والزيادة في الكثافة السكانية لابد أن تتظافر جهود المجتمع ككل ولابد من التقيد بشروط ومبادئ محددة لتحقيق ذلك.

أولا: شروط الشمول المالي

حسب مبدأ لكل غاية وسيلة ولكل هدف منشود متطلبات وشروط لابد من اتباعها والتقيد بها لتحقيق أهداف الشمول المالي من خلال تظافر الجهود على مستوى المجتمع وبعد الدراسة والاطلاع خلصنا الى بعض من هذه الشروط فيما يلي[1]:

- الاستعانة بخبراء لدراسة السوق المصرفي دراسة جيدة ومتجددة لمعرفة مدى جدوى الخدمات المصرفية المتوفرة ومدى تناسبها مع مختلف فئات المجتمع.
- خلق إطار قانوني ينظم السير الحسن لعملية الشمول المالي من جهة ويضمن الحماية التامة لمدخرات المواطنين من الاستغلال أو التلاعب من جهة أخرى.
- الاصغاء وتقديم الخدمات الاستشارية للزبائن بما يتماشى ومتطلباتهم وظروفهم المادية وذلك بانتقاء الخدمات الملائمة لهم والتي تساعد على إدارة مدخراتهم بصفة جيدة وامنة.
- العمل على التطور المستمر للخدمات المصرفية وتجديدها بما يتماشى والمتطلبات المصرفية لجميع المواطنين واحتياجات السوق.

[1] آية عادل محمود العوضي، مرجع سبق ذكره، ص ص 379،380 .

- التركيز على العامل البشري من خلال انتقاء اليد العاملة الكفؤة والمؤهلة، واجراء الدورات التكوينية بصفة مستمرة للرفع من مستوى الموظفين.
- دراسة ميدانية عن مختلف طلبات العملاء حول الخدمات المتوفرة في المصارف بما في ذلك المعلومات الدورية حول حساباتهم.
- تفعيل نشاط الأجهزة الرقابية المختلفة على العمليات البنكية مما يكسب مصداقية الجهاز المصرفي لكسب ثقة العملاء.
- رقمنة القطاع المصرفي واستغلال التكنولوجيات الحديثة أحسن استغلال والمتميزة بالسرعة والدقة لضمان الأداء الجيد للخدمات المقدمة.

ثانيا: مبادئ الشمول المالي

مع مرور الوقت زاد ادراك أهمية الشمول المالي من قبل الهيئات العالمية سيما مجموعة العشرين G20 وحينها عزمت هذه المجموعة على وضع خطة عمل تنفذ خلال عدة سنوات لتطبيق الشمول المالي، تشرف عليها رابطة مؤسسة باسم The Global Partnership Four Financial Inclusion (GPFI) من خلال دعوة مجموعة من خبراء الشمول المالي وخمس هيئات دولية قائمة على وضع المعايير الدولية للعمل بجدية على تطبيق الشمول المالي وتم اعتماد تسعة مبادئ من قبل قادة مجموعة العشرين حيث كانت هذه المبادئ من أهم مخرجات اجتماعهم في قمة (تورنتو) المنعقدة في يونيو 2010م،[1]حيث تعزز هذه المبادئ عملية نشر وتوسيع بقعة الخدمات المالية الشاملة على نحو 2,7 مليار نسمة منسكان العالم واستهداف كافة شرائح المجتمع حتى الفئات الفقيرة والمحرومة من هذه الخدمات وستخدم هذه المباديء من قبل الدول في استراتيجياتها الوطنية للشمول المالي وتستخدم رسميا من قبل هيئات وضع المعايير وتتمثل هذه المبادئ في:

[1]عادل عبد العزيز السن، "**دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي**" دراسة لمستشار المنظمة العربية، جامعة الدول العربية"، 2019، ص ص 17-19.

1. **القيـادة:** وجود التزام حكومي واسع النطاق يعمل على تشجيع النفاذ الشامل من أجل المساعدة في التخفيف من حدة الفقر
2. **التنوع:** تطبيق السياسات التي تشجع على المنافسة وتقديم الحوافز المناسبة لتوفير الخدمات المالية المتنوعة بأسعار معقولة، مثل خدمات الإيداع والائتمان، والدفع، والتحويلات والتأمين، في ظل وجود عدد كبير ومتنوع من مقدمي تلك الخدمات.
3. **التطوير:** استخدام التكنولوجيا والأدوات المؤسسية المتطورة اللازمة لتوسيع النفاذ للنظام المالي، مع الإشارة إلى مواطن الضعف المتواجدة في البنية التحتية
4. **الحماية:** وجود مفهوم شامل لحماية المستهلك في إطار القواعد المتعارف عليها من جهة الحكومة ومقدمي الخدمة والمستهلكين.
5. **التمكين:** العمل على محو الأمية المالية للأفراد، للاستفادة من الخدمات المالية على نطاق واسع.
6. **التعاون:** خلق البيئة المؤسسية المواتية لنشر الخدمات المالية في إطار واضح من المساءلة والمحاسبة الحكومية، والعمل أيضا على تشجيع الشراكة والتشاور بن الحكومة والقطاعات المالية
7. **المعرفة:** الاستفادة من قواعد البيانات المحسنة من أجل استخدام السياسة القائمة على الأدلة، وتقييم مدى التقدم في الإنجاز وغيرها من الأدوات الأخرى.
8. **التناسب:** بناء سياسة وإطار تنظيمي يقوم بتقليل المخاطر، وتعظيم مزايا المنتجات المالية المتطورة على أساس استيعاب الثغرات والعوائق الموجودة في القواعد التنظيمية القائمة، ومحاولة تجاوزها.
9. **إطار العمل:** الأخذ في الاعتبار عند وضع إطار تنظيمي للنفاذ الشامل، المعايير الدولية والظروف المحلية اللازمة لضمان بيئة تنافسية، وإطار تنظيمي يتصف بالمرونة على أساس مواجهة المخاطر المتعلقة بغسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

ولإضفاء درجة عالية من المرونة على عملية الشمول المالي كان لابد من إضافة وتعزيز هذه العملية بقرارات جديدة تتوافق وتواكب التغيرات المتسارعة الجديدة خاصة مع التكنولوجيات الرقمية الحديثة التي جاءت بابتكارات قوية تساعد وتسهل فرص اقتناء الخدمات المالية بكل أريحية وأمان للأفراد عامة، فتولدت بذلك معايير جديدة تعزز جودة البيانات الالكترونية وتوافرها على أوسع نطاق تمحورت في المبادئ الجديدة لمجموعة العشرين المتعلقة بالإدماج المالي المبتكر التي كانت حاسمة في توجيه الاهتمام العالمي إلى مسألة الشمول المالي وتحفيز إجراءات السياسات الأولية للدول، وقد كانت مكملة للمبادئ التسع الأولى وحينها أدركت مجموعة العشرين بضرورة تظافر جهود جميع الجهات المؤثرة في الشمول المالي بغض النظر عن القطاع المالي وتتمثل هذه المبادئ في:[1]

- تعزيز المنهجية الرقمية في الشـــمول المالي حيث يتم تعزيز الخدمات المالية الرقمية كأولوية للقيادة بما في ذلك تطوير النظم المالية الشـــاملة، من خلال تنســيق ومراقبة وتقييم وطني للاستراتيجيات وخطط العمل.
- التوازن بين الابتكار والمخاطر من أجل تحقيق الشـــمول المالي الرقمي، حيث يتعين تحقيق التوازن بين تشجيع الابتكار لتحقيق الشمول المالي الرقمي، وبين تحديد وتقييم ورصد إدارة المخاطر الجديدة.
- توفير البيئة المواتية للإطار القانوني والتنظيمي من أجل الشمول المالي الرقمي
- توســيع البنية التحتية والنظام البيئي من أجل الشــمول المالي الرقمي لتوفير خدمات مالية ورقمية آمنه وموثوقة ومنخفضــة التكلفة لجميع المناطق الجغرافية ذات الصــلة، خاصة المناطق الريفية المحرومة.
- ترسيخ الممارسات المسؤولة للمالية الرقمية من أجل حماية المستهلك وذلك من خلال وضع نهج شامل لحماية المستهلك والبيانات
- تعزيز الوعي والتثقيف المالي والرقمي

[1] عادل عبد العزيز السن، نفس المرجع، ص ص 21،22.

- تسهيل وسائل التعريف بالعميل للخدمات المالية الرقمية
- رصد ومتابعة تقدم الشمول المالي الرقمي

المطلب الثاني: أبعاد الشمول المالي وأهم العوامل المؤثرة فيه

هناك عدة دراسات مختلفة تناولت أبعاد الشمول المالي باختلاف وجهات النظر للمؤسسات الاقتصادية الدولية في هذا الشأن،[1] حيث صممت كل من مؤسسة التحالف الدولي من أجل الشمول المالي (AFI)بالاشتراك مع الرابطة العالمية من أجل الشمول المالي (GPFI) دراسة موحدة، وفي سنة 2011 قدم البنك الدولي تقريره بخصوص مجموعة من الأبعاد التي تمثل مكونات الشمول المالي ويمكن حصرها فيما يلي:

أولا: الأبعاد المعتدة من طرف مؤسسة التحالف الدولي والرابطة من أجل الشمول المالي:

قدمت هاتين المؤسستين مجموعة من الأبعاد الدولية لقياس الشمول المالي حيث تتميز بالمرونة لها القدرة على تلبية متطلبات كافة الدول ومن خلال هذه الميزة يمكن اجراء المقارنة والقياس بين البلدان وصبت هذه المجموعة الاهتمام على بعدين رئيسين هما إمكانية الوصول للخدمات المالية واستخدام الخدمات المالية، من جهة أخرى أدركت الشراكة العالمية من اجل الاشتمال المالي أن الشمول المالي هو عنصر رئيسي للتمكين في مكافحة الفقر وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة مما يؤدي إلى زيادة التركيز والاهتمام بالسياسات والاستراتيجيات من اجل الشمول ال–مالي، والتي انبثق من خلالها بعد ثالث لقياسه تمثل في مدى جودة المنتجات المالية المقدمة، والذي اتفق عليه في مؤتمر المكسيك الذي انعقد في عام 2012و خرج في الأخير بتوصية تشمل ثلاث أبعاد رئيسية للشمول المالي وهي[2]:

---

[1] لويزة أو صغيرة، "**دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي، دراسة حالة البنك المركزي المصري**"، المجلد09، العدد 01، 2022، ص ص55–56.

[2] وحيدة بولمرج، "**المنتجات البنكية الاسلامية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء التجارب الدولية**" أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2022–2023، ص ص12،13.

- ✓ سهولة الوصول إلى الخدمات المالية**(Access dimension)**
- ✓ الاستخدام الفعال للخدمات المالية**(Usage dimension)**
- ✓ جودة الخدمات المالية المقدمة**(Qualité)**

أولا: الوصول إلى الخدمات المالية:

إن بعد الوصول إلى الخدمات المالية يشير إلى القدرة على توافر واستخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، ويتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي وذلك من خلال مؤشرات معينة مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية (الفروع وأجهزة الصراف الآلي) يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية، ومع مرور الوقت تضاعفت مؤشرات هذا البعد نتيجة التطورات الحاصلة في مجال التقنيات الالكترونية الحاصلة التي بدورها يسرت لدرجة كبيرة فرص الوصول الى الخدمات المالية ومن خلال ذلك أضيفت مؤشرات جديدة بعد اجتماع مجموعة العشرين سنة 2016 في الصين بالتشاور مع الشركاء التنفيذين للشراكة العالمية من أجل الاشتمال المالي مثل حسابات النقود الالكترونية عدد البطاقات الائتمانية الى غير ذلك من المؤشرات.

ثانيا: استخدام الخدمات المالية:

إن بعد استخدام الخدمات المالية يشير إلى مدى استخدام الخدمات المالية المقدمة بواسطة المؤسسات القطاع المصرفي، ولتحديد ذلك يتطلب جمع البيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة، ويقصد به الطريقة التي يستخدم بها العملاء الخدمات المالية مثل انتظام ومدة المنتج الخدمة المالية بمرور الوقت، عدد المدفوعات. الإلكترونية لكل حساب ويتم قياس هذا البعد عن طريق مجموعة من المؤشرات:

- ✓ النسبة المئوية للبالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل من حسابات الودائع المنتظمة
- ✓ النسبة المئوية للبالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل من حسابات الائتمان المنتظمة

أما في البلدان التي لا تتوفر فيها البيانات يمكن أن تستعين بالمؤشرات البديلة كعدد حسابات الودائع المنتظمة وعدد حسابات الائتمان المنتظمة، وهذا البعد بدوره تضاعفت وتطورت مؤشراته نتيجة التطور التكنلوجي الرقمي مثل عدد معاملات الدفع عبر الهاتف والانترنيت وعدد معاملات الدفع غير النقدية الى غير ذلك من باقي المؤشرات.

ثالثا: جودة الخدمات المالية: ويقصد بها قدرة المنتج أو الخدمة المالية على تلبية احتياجات المستهلك،[1] هذا البعد ليس بعدا واضحا ومباشر حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على نوعية وجودة الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات ووعي المستهلك، فعالية آلية التعويض بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية وشفافية المنافسة في السوق بالإضافة الى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك.[2]

وبدوره هذا البعد يقاس بعدة مؤشرات صيغت لقياس مدى جودة الخدمات المالية كالثقافة المالية لطالبي الخدمات المالية وحماية المستهلك الى غير ذلك من باقي المؤشرات.

وسنعرض بالشرح والتفصيل مؤشرات كل بعد من أبعاد الشمول المالي المطلب القادم.

ثانيا: أبعاد الشمول المالي حسب منهجية البنك الدولي:

قام البنك الدولي بتقسيم أبعاد الشمول المالي إلى خمس أبعاد والتي بدورها تحتوي على عدة مؤشرات تمثلت فيما يلي[3]:

---

[1] وحيدة بولمرج، مرجع سبق ذكره، ص ص 14،15.

[2] شيخ طرفاوي، أمينة راية، " **دور الشمول المالي في تحسين جودة الخدمة البنكية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA**" مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر –جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2021– 2022، ص ص 13،14.

[3] صندوق النقد العربي، "**احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية**،" أبو ظبي الامارات العربية المتحدة، 2018، ص 05.

1.استخدام الحسابات المصرفية

ويقاس بنسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية مثل (البنوك مكاتب البريد، ومؤسسات التمويل الصغرى) الغرض من الحسابات الشخصية التجارية عدد المعاملات إيداعا وسحبا، طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية مثل أجهزة الصراف الآلي، وفروع المصارف والمؤسسات المالية.

2.مجال الادخار :

يقاس بالنسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية، النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12شهر الماضية باستخدام توفير غير رسمي أو أي شخص خارج الأسرة، النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلاف ذلك على سبيل المثال في المنزل خلال 12شهر الماضية.

3.الاقتراض :

يقاس بالنسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية، النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12شهر الماضية من مصادر تقليدية غير رسمية بما في ذلك الاقتراض من الأسرة والأصدقاء. [1]

4.المدفوعات

يقاس بالنسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حسابا رسميا لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في 12شهر الماضية، النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حسابا رسميا لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلال 12شهر الماضية، النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال خلال 12شهر الماضية.

[1] صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص6.

5.التأمين :

يقاس بالنسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم، النسبة المئوية للذين يعملون في الزراعة، الغابات والصيد البحري ويقومون بتأمين أنشطتهم ضد الكوارث الطبيعية.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس الشمول المالي

نظرا للأهمية البالغة للشـــمول المالي خاصـــة مع التحول الرقمي والتكنولوجي الذي أكسبه ديناميكية وانتشار واسع جعله يحدث أثرا إيجابيا على عدة جوانب اقتصادية واجتماعية وبات من الضروري تحديد:

مؤشـرات لقياس الشـمول المالي لدراسـة مختلف الاليات التي تؤثر في أبعاده الثلاث فبادرت المؤسـسـات الاقتصـادية الدولية الى إيلاء هذه المؤشـرات اهتمام ودراسـة عميقة، فعزم البنك الدولي سـنة **2011م** وبتمويل من مؤسـســة–بيل وملينـدا جيتس – على انشـــاء قاعدة بيانات المؤشر العـــالمي للشـــمول المـــالي التي تعد أشمل قاعدة بيانات في العالم عن كيفية قيام البالغين بالادخار والاقتراض وسداد المدفوعات وإدارة المخاطر المالية.

وتغطي قاعدة البيانات هذه، التي تعتمد على بيانات المسوح الاستقصائية التي يتم جمعها بالتعاون مع مؤسسة جالوب "Gallup،"أكثر من 140بلداً حول العالم.

وأعقبت الجولة الأولى من المسوح الاستقصائية جولة ثانية في عام 2014وأخرى ثالثة في عام 2017.

وتشتمل قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي للعام 2017 التي جمعت باستخدام مسوح استقصائية ممثلة على المستوى الوطني شملت ما يزيد عن 150ألف بالغ في سن 15عاما على الأقل بأكثر من 140بلداً، على مؤشرات محثة عن إمكانية الحصول على الخدمات المالية الرسمية وغير الرسمية واستخدامها. وتحتوي أيضاً على بيانات إضافية عن استخدام التكنولوجيا المالية، بما في ذلك استخدام الهواتف المحمولة والأنترنيت لإجراء المعاملات المالية. وتظهر البيانات وجود فرص لتوسيع نطاق الحصول على الخدمات

المالية بين من ليست لديهم حسابات وتشجيع زيادة استخدام الخدمات المالية الرقمية بين من يمتلكون حسابات.

وقد أصبحت قاعدة البيانات هذه ركيزة أساسية للجهود العالمية الرامية إلى تشجيع الشمول المالي، بالإضافة إلى الاستشهاد بها على نطاق واسع من جانب الباحثين والعاملين في مجال التنمية، تُستخدم قاعدة البيانات هذه لتتبع التقدم نحو تحقيق هدف البنك الدولي المتعلق بالشمول المالي بحلول عام 2020وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة[1]، ووضعت مجموعة العمل المعنية ببيانات الشمول المالي التابعة للتحالف العالمي للشمول المالي، الشروط الأساسية التالية المقترح أن تتوفر في مؤشرات الشمول المالي

- ✓ **الفائدة والملاءمة:** اختيار المؤشرات التي تساعد على وضع السياسات الوطنية للشمول المالي
- ✓ **الاتساق** :ضمان اتساق القياس وقابلية المقارنة في الزمان والمكان.
- ✓ **التوازن** :تناول الشمول المالي لجانبي العرض (الوصول للخدمات المالية،) والطلب (الاستفادة من هذه الخدمات
- ✓ **البراغماتية** :الاعتماد قدر الإمكان على بيانات متوفرة ومتاحة لتقليل التكلفة والجهد
- ✓ **المرونة:** ما من شك أن تحقيق الشمول المالي مرتبط بالسياق الاقتصادي والجغرافي والاجتماعي والثقافي للدولة، ويختلف باختلاف الظروف والموارد بين الدول، وبالتالي فان الشروط الأساسية المقترحة في احتساب مؤشر الشمول المالي تمكن البلدان من التمتع بقدر كاف من المرونة في اختيار التعريفات أو استخدام مؤشرات بديلة
- ✓ **الطموح** :قياس الشمول المالي بدقة، قد يتطلب بذل جهود وموارد إضافية لمقابلة الشروط الأساسية كما هو محدد. مع ذلك، من منطلق المرونة والبراغماتية، يمكن اعتماد مؤشرات

[1] يمكن الاطلاع على قاعدة البيانات، والنص الكامل للتقرير، والبيانات القطرية الأساسية لجميع الأشكال – إلى جانب الاستبيان ومنهجية المسح والمواد الأخرى ذات الصلة –. http://www.worldbank.org/globalfindex على

بديلة إذا تعذر الحصول على المؤشرات الأساسية، على أن يتم تحسين المؤشرات في وقت لاحق، عملا بمبدأ الطموح المبني على ديناميكية الشروط الأساسية

وتنقسم أهم مؤشرات الشمول المالي حسب أبعاده كما يلي:

الوصول الخدمات المالية:

تكمن مؤشرات القياس بعد الوصول إلى الخدمات المالية في نقاط الوصول لكل 1000 فرد من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الادارية.

- ✓ عدد أجهزة الصراف الآلي الكل 10000 كلم^2.
- ✓ مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.
- ✓ حساب النقود الإلكترونية.
- ✓ النسبة المئوية الإجمالية للسكان الذين يعيشون في وحدات إدارية بنقطة وصولواحدة على الأقل.[1]

استخدام الخدمات المالية:

- ✓ نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم.
- ✓ نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب إئتمان منتظر.
- ✓ عدد حملة سياسة التأمين لكل 10000 من البالغين.
- ✓ عدد معاملات التجزئة الغير نقدية للفرد الواحد.
- ✓ عدد معاملات الدفع عبر الهاتف.
- ✓ نسبة البالغين الذين يستعملون حساب بنكي دائم ومتواتر
- ✓ نسبة المحتفظين بحساب بنكى خلال سنة مضت
- ✓ عدد الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية.

[1] شيخ طرفاوي، أمينة راية، المرجع سبق ذكره، ص **12**.

✓ عدد الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها ودائع.

جودة الخدمات المالية:

وقد وضع الشمول المالي مجموعة من المؤشرات لقياس بعد الجودة والتي يتم توضحيها كالتالي:

القدرة على تحمل التكاليف: تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي وخاصة ذوي الدخل المنخفض.

الشفافية: يلعب الوصول إلى المعلومات دورا حاسما في الشمول المالي، حيث يجب على مقدمي الخدمات المالية أن يضمنوا حصول جميع العملاء على المعلومات ذات الصلة بالخدمات المالية لتمكنهم من اتخاذ القرارات السليمة بشأن استخدام الخدمات المالية ويجب التأكد من سلامة ووضوح هذه المعلومات حيث تكون سهلة وخالية من الأخطاء اللغوية.

الراحة والسهولة: يقيس هذا المؤشر وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول والراحة في استخدام الخدمات المالية والأنظمة المصححة لضمان حقوق المستهلك.

حماية المستهلك: ينظر هذا المؤشر في القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايتها ومنع الشركات من الحصول على مزايا غير عادلة.

التثقيف المالي: يقيس المعارف الأساسية المالية وقدرة المستخدمين على التخطيط وموازنة دخلهم.

المديونية (السلوك المالي): هي سمة هامة للعميل في النظام المالي من الضروري معرفة كيفية تأخر المقترض من السداد ضمن فترة زمنية معينة.

العوائق الائتمانية للشمول المالي: الشمول المالي لا يشمل فقط استخدام الخدمات المالية ولكنه يمنح أيضا العملاء القدرة على اختيار الخدمات المالية ضمن مجموعة من الاختيارات.[1]

وهذا الجدول يختصر أبعاد الشمول المالي وأهم مؤشرات قياسه

[1] **شيخ طرفاري، أمينة راية**، مرجع سبق ذكره ص ص 13،4.

الجدول رقم01 : أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه

أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه		
الوصول الى الخدمات المالية	استخدام الخدمات المصرفية	جودة الخدمات المالية
مؤشراته ●عدد نقاط أو فروع مقدمي الخدمات المالية ●حسابات النقود الالكترونية ●عدد أجهزة الصراف الآلي	**مؤشراته** • البالغين الذين لديهم حسابات مصرفية • البالغين الذين لديهم حساب وديعة منتظم • البالغين المؤمنين • عدد معاملات الدفع غير النقدية • عدد معاملات الدفع عبر الهاتف • معدل ارتفاع وتيرة استخدام الحسابات المصرفية • المحتفظين بحسا مصرفي • الشركات التي لديها حسابات رسمية مالية • الشركات التي لديها قروض قائمة أو خطوط ائتمان لدى مؤسسات نظامية	**مؤشراته** • المعرفة والدراية المالية • السلوك المالي • متطلبات الشفافية • حل النزاعات • تكاليف استخدام الخدمات المالية • العوائق على الائتمان

المصدر: نصر رمضان سعد الحربي، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، جامعة الأزهر مصر، عدد41، مصر،2023، ص2623، موقع المجلة https://jlr.journals.ekb.eg

المبحث الثالث: سياسة وركائز البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي

صار الشمول المالي يتربع عل أهم أولويات الحكومات والدول لما يترتب عليه من مزايا بالغة الأهمية تمس جوانب عدة من بينها الجهاز المصرفي لذا تولي البنوك المركزية في مختلف دول العالم جانبا من هذا الاهتمام حول سياسات وإجراءات الشمول المالي التي من شانها تساعد على توسيع نطاق الخدمات المالية والمصرفية وسنرى في هذا المبحث عدة جوانب توضح ذلك. [1]

المطلب الأول: آليات ومبادرات البنوك المركزية لتعزيز الشمول المالي

تتولى البنوك المركزية زمام القيادة في خلق الآليات وتبني مبادرات الشمول المالي في الدول بحكم أن البنك المركزي هو ضابط إيقاع الجهاز المصرفي لأي دولة،

عملت البنوك المركزية على انتقاء أحسن الكفاءات من الموظفين فيه وممن يتمتعون بالمهارات العالية والاختصاصات اللازمة من أجل تسخير كافة الوسائل لدعم الشمول المالي ثم عملية الرقابة على إجراءات السير الحسن له في مختلف فروع القطاع المالي.

وقد أظهرت دراسة للبنك الدولي سنة 2015م شملت هذه الدراسة 56 بلدا أن البنوك المركزية هي التي تتولى وضع سياسات الشمول المالي وقيادتها بنسبة 71%ويتمثل دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي من خلال:

أولا: دور البنوك المركزية كسلطة إشرافيه او رقابية

بحكم أن البنك المركزي هو السلطة الاشرافية والرقابية على عملية الشمول المالي ولتعزيز دوره في ذلك يمكن حصر مبادراته في هذا الخصوص في خمسة نقاط كالتالي:

- مسائل استخدام طرف ثالث للقيام بالمعاملات المالية والنقدية بما في ذلك فتح الحسابات
- قضايا التعامل مع متطلبات مكافحة غسيل الأموال، على صعيد تقديم هذه الخدمات عبر طرف ثالث ولفئات محدودة الدخل.

[1] كمال طهير ،"**دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي –دراسة حالة الأردن–**"، مذكرة ماستر اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أم البواقي، الجزائر ،2020–2021، ص 28.

- التعامل مع مقدمي خدمات الدفع ومصدري النقود الالكترونية، من غير المؤسسات المصرفية
- مسائل وتحديات توفير الحماية للعملاء، في ظل استخدام أطراف ثالثة من جهة واستخدام التقنيات الحزديثة من جهة أخرى
- الاحتياجات القانونية لنظم الدفع والتسوية في هذا الشأن

ثانيا: دور البنوك المركزية كمنسق للقطاع المالي والمصرفي:

هناك جوانب أساسية تقوم بها البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي لكونها المنسق الأول لسياسات القطاع المالي والمصرفي وتتمثل في[1]:

- رعاية وتوجيه إعداد استراتيجية الشمول المالي، وتحديدا من خلال جمع البيانات والتحليلات عن أوضاع الشمول المالي سواء البيانات حول جانب العرض (انتشار المؤسسات المالية وتوفر الخدمات) أو حول جانب الطلب (احتياجات ونوعية الخدمات المطلوبة من الأفراد والمؤسسات)
- التنسيق مع الهيئات أو الجهات الاشرافية التي تشرف على شركات الاتصالات وشبكات الهاتف المحمول، حيث باتت تمثل عنصر حيويا في توسيع وانتشار الخدمات المالية والوصول إليها.
- التنسيق مع الهيئات والمؤسسات الدولية المعنية بقضايا الشمول المالي، ويأتي ذلك بالنظر لكون أن أغلب الهيئات الدولية الفاعلة في هذه المسائل على ارتباط وثيق بالبنوك المركزية حيث تضمنت التعديلات الأخيرة للجنة بازل 3سنة ،2010إرشادات للرقابة على المنتجات والابتكارات من الخدمات المالية والمصرفية، وقد عززت اللجنة الدولية لنظم الدفع والتسوية اهتماماتها بقضايا تطوير أنظمة الدفع الصغيرة، كما أصدرت المجموعة الدولية لمكافحة غسيل الأموال مبادئ جديدة تتعلق بقضايا التعامل مع مكافحة غسيل الأموال على صعيد الشمول المالي.

ثالثا: وضع القوانين والتشريعات المشجعة للشمول المالي:

[1] كمال طهير، نفس المرجع، ص28.

بحكم أن النوك المركزية هي السلطة النقدية الوحيدة التي يمكن لها أن تصنع القوانين والتشريعات المتعلقة بالجهاز المصرفي والتي تصب في زيادة مساحة الشمول المالي من خلال التشجيع على انشاء شركات متخصصة لتقديم الخدمات أو دفع الشركات القائمة للتحول الى مؤسسات خاضعة للتنظيم وتشجعها على التوسيع في نطاق أعمالها بزيادة رأس المال أو تلقي الودائع تفي معايير تحوطية محددة والموافقة على تعدد وكلاء الخدمات المصرفية دون الحاجة الى الفروع البنكية كاستخدام الهاتف المحمول.

رابعا: تسهيل حل النزاعات بين مؤسسات الائتمان وعملائها

بادرت العديد من البنوك على مستوى العالم، إلى إنشاء أقسام خاصة على مستوى إدارة البنوك المركزية، تتكفل بالنظر في الشكاوى والعرائض التي يقدمها الأشخاص والمؤسسات ضد البنوك أو المؤسسات المالية التي لا تحترم ولا تتقيد بالأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بالنشاط البنكي، قصد اتخاذ القرار الملائم من جهة ومن جهة أخرى السعي لحل النزاعات بين البنوك وزبائنها بشكل ودي.

خامسا: تنشيط قطاع التمويل العقاري لمحدودي ومتوسطي الدخل

يلعب القطاع البنكي دوار هاما في تمويل النشاط العقاري، وإيمانا من البنوك المركزية بمسؤولياتها الاجتماعية التي تقع على عاتقها فضلا عن الأدوار الاقتصادية المضطلعة بها، قامت العديد من البنوك المركزية بتشجيع البنوك التجارية والمؤسسات المالية على تنشيط قطاع التمويل العقاري خاصة لمحدودي ومتوسطي الدخل وذلك بمعدلات فائدة مخفضة (مثلا في الجزائر القرض العقاري معدل الفائدة 1 %في الصيغ الممولة من الدولة)، لضمان توفير الدعم المناسب للفئات المذكورة وهذا من شأنه زيادة مساحة الشمول المالي[1]

سادسا: تشجيع البنوك لتمويل الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة:

[1] كمال طهير، نفس المرجع، ص ص 29،30.

من خلال أدوات السياسة النقدية يمكن للبنوك المركزية أن تلجأ الى أداة الاحتياطي القانوني لاستعمالها كحافز للبنوك كي تمنح قروض وتسهيلات ائتمانية للشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني للبنوك.

سابعا: تسهيل الولوج للخدمات البنكية وتخفيض سعرها:

تيسيرا منها لاستقطاب الفئات المستبعدة من المواطنين الى فتح حساب بنكي بادرت البنوك المركزية وفقا للقوانين والتشريعات المنظمة للنشاط المصرفي والبنكي الى اصدار تعليمات تلزم البنوك بفتح حسابات بنكية المجان ودون دفع مسبق بهدف توفير الخدمات المالية للجميع.

ثامنا: توفير قواعد بيانات شاملة

يتعين على البنوك المركزية العمل على تفعيل دور مكاتب الاستعلام الائتماني، وإنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى قاعدة بيانات تسجل الأصول المنقولة واتخاذ ما يجب من الإجراءات للتأكد من حصول مقدمي الخدمات والعملاء على المعلومات التي يحتاجونها لضمان الشفافية وحماية حقوق كل منهم.[1]

المطلب الثاني: مقومات وركائز البنوك المركزية لتعزيز الشمول المالي

تستعين البنوك المركزية بعدة دعائم ومقومات لخلق ظروف ملائمة وأرضية جيدة لتحقيق أهداف الشمول المالي ونذكر أهم هذه المقومات فيما يلي[2]:

أولا: البنية التحتية المالية:

تتصدر البنية التحتية المرتبة الأولي في ركائز ومتطلبات انطلاق أولى خطوات الشمول المالي فيوجب على سلطة القرار في هذا الصدد تحديد أولويات تطوير البنية التحتية التي تساهم في تعزيز فرص وصول المواطنين إلى الخدمات المالية ويمكن أن تشمل البنية التحتية على:

[1] كمال طهير، نفس المرجع، ص ص 30،31.

[2] عمار حميمد، نوح بوعروج، مرجع سبق ذكره، ص22.

- توفر بيئة تشريعية ملائمة بما يدعم مبدأ الشمول المالي من خلال إصدار وتعديل الأنظمة والتعليمات واللّوائح.
- الزيادة في توسيع شبكة الخدمات المالية حتى تغطي جميع المواطنين سواء في المدن أو الأرياف من خلال فتح فروع للبنوك أو مقدمي الخدمات المالية إضافة إلى إنشاء نقاط وصول كخدمات الهاتف المصرفي ونقاط البيع والصرفات الآلية وخدمات التأمين.
- تطوير نظم الدفع والتسوية الوطنية خاصة صغيرة القيمة، لتسهيل تنفيذ العمليات المالية المصرفية وتسويتها بين المتعاملين في مواعيدها المناسبة، مع الحد من المخاطر المحتملة لعمليات الدفع والتسوية بما يضمن استمرار تقديم الخدمات.
- توظيف التكنلوجيا الجديدة واستغلالها في الخدمات المالية الرقمية كالعمل على تحسين جودة الاتصال وسهولة الحصول على المعلومة والدفع عبر الهاتف المحمول الذي يتيح الوصول إلى الخدمات المالية بفعالية وأقل تكلفة ووقت وجيز.

ثانيا: حماية مستهلكي الخدمات المالية

إن بناء الثقة في القطاع المصرفي والمالي من قبل العملاء يعتبر كعنصر مهم في تعزيز الشمول المالي نظرا للتطور والتحول التكنلوجي الذي صار يميز الخدمات والمنتجات المالية وما يميزها من تعقيد وصعوبة في طريقة استعمالها فأصبح من الضروري على الجهات المختصة احتواء تخوفات وتردد مستهلكي الخدمات المالية وكسب ثقتهم من خلال[1]:

- ابتكار طرق مبسطة ومسيرة تلائم جميع شرائح المجتمع مع اختلاف مستوياتهم التعليمية بما يضمن سهولة وجودة استخدام الخدمات والمنتجات المالية ويضمن أيضا معاملة عادلة وشفافة بغض النظر عن مستوى أو طبقة الأفراد.
- تعزيز سبل التواصل المستمر مع العملاء لتزويدهم بمختلف المعلومات الضرورية والبيانات الدقيقة لضمان النزاهة والشفافية في عرض مزايا ومخاطر الخدمات المالية المعروضة للعملاء كالرسائل النصية القصيرة مثلا.

[1] صندوق النقد العربي، " **مفاهيم حول الشمول المالي**"، نشرة تعريفيه عدد 77، أبوظبي، 2017، ص ص7-9.

- تقديم يد المساعدة للعملاء من خلال توفير الخدمات الاستشارية بناءا على احتياجاتهم خاصة مع التعقيدات التي يواجهونها في استعمال المنتجات المالية.
- خلق آليات رقابة صارمة لما يضمن الحماية لبيانات العملاء المالية تراعي حقوقهم من جهة وتكسب الثقة لمقدمي الخدمة من جهة أخرى.
- النزاهة والاستقلالية والموضوعية في التعامل مع شكاوى العملاء وفقا للقوانين التي تضبط ذلك.

ثالثا: تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع:

لاستقطاب كافة شرائح المواطنين يقع على عاتق مقدمي الخدمات المالية مسؤولية تطوير وابتكار منتجات مالية تلائم كل طرف بالإضافة إلى خلق آليات تسهل الوصول إلى هذه المنتجات وعرضها على الأفراد والمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ويمكن تحقيق هذا من خلال:[1]

- الأخذ بعين الاعتبار احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم الخدمات والمنتجات المالية قبل طرحها والترويج لها، بالإضافة الى ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع وليس فقط الإقراض والتمويل.
- التشجيع على المنافسة بين مقدمي المنتجات والخدمات المالية بما يمكن العملاء من الوصول إلى منتجات وخدمات متنوعة عالية الجودة، بسهولة وبتكاليف معقولة وبشفافية، حيث استنادا الى النظرية الاقتصادية فان المنافسة المصرفية في تقديم الخدمات المالية تؤدي الى تخفيض تكلفتها وذلك يتعزز الشمول المالي.[2]
- تخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة على الخدمات المالية.

[1] صندوق النقد العربي، نفس المرجع، ص 8.

[2] عبير حاجي،"**دور البنك المركزي والبنوك التجارية في دعم وتيرة الشمول المالي–دراسة بعض التجارب العربية–**" مجلة البحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد 4،العدد1،جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، 2023، ص 401.

- دراسة ظروف واحتياجات العملاء وأخذها بعين الاعتباري بما يمكن مقدمي الخدمات أو المقرضين بتقديم الخدمات المناسبة لاحتياجاتهم وقدراتهم.
- تفعيل الأجهزة الرقابية بخصوص تطبيق تعليمات الشمول المالي والخاصة بمتطلبات التمويل ومدى إشباع رغبات كافة المواطنين.
- التكوين الدوري للموظفين لرفع مستوى الكفاءة لديهم والأداء لديهم

رابعا: التثقيف المالي

- يعتبر عنصر التثقيف المالي أو الثقافة المالية لدى المواطنين عنصر مهم في ارتفاع نسبة الشمول المالي وتقع مسؤولية نشر هذه الثقافة على الجهات المتخصصة في كل دولة إذ يتعين عليهم الاهتمام بالتوعية المالية من خلال إعداد خطة وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي وذلك بمساعدة عدة جهات حكومية كالإعلام ومختلف الوزارات كالتعليم والتعليم العالي (الجامعات) إلى جانب القطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين بدون استثناء.
- إن الغرض من متطلبات التثقيف المالي عن طريق تطبيق نظام تعليم متكامل يبدأ من الصفر هو العمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي لدى كافة شرائح المجتمع بهدف صنع وخلق مجتمع مثقف ماليا وقادر على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ومدروسة وبأدنى درجات الخطر بكل ثقة ووعي.[1]
- التكثيف من حملات التوعية من قبل عارضي الخدمات المالية الموجهة لعامة الناس سيما الجدد منهم ومساعدتهم على إدراك حقوقهم والتزاماتهم، وتمكينهم من اتخاذ قرارات مالية تلائم احتياجاتهم وظروفهم الخاصة من خلال برامج التوعية والأبواب المفتوحة.

المطلب الثالث: استراتيجية الشمول المالي

[1] صندوق النقد العربي، نفس المرجع، ص ص 9-11.

ان تحقيق أهداف الشمول المالي يتطلب وضع استراتيجية شاملة تعمل على رسم خطة العمل وتحديد المسؤوليات بالإضافة الى توحيد الرأي وتأطير المبادرات المختلفة في تعزيز الشمول المالي تحت مظلة واحدة وتجنب الازدواجية في الجهود المبذولة والموارد المتاحة خاصة أن الشمول المالي يتحقق ويتجسد فعليا بتظافر كل من القطاع العام والخاص.

وقد حثت بعض المؤسسات الدولية على أهمية وضرورة بناء الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي لكل دولة خاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية 2008م، ونظرا لأهمية الموضوع بادرت حوالي 60 دولة للشروع في اعداد خطوات لإنشاء استراتيجية الشمول المالي وفقا للمبادئ والمعايير الدولية ذات الصلة ولا يشترط اعداد الاستراتيجية من قبل الدول الى اتباع خطة او نموذج عالمي موحد بل كل دولة تراعي وتأخذ بالحسبان ظروفها المحلية والمعطيات المتوفرة لديها سيما درجة الوعي لدى المواطنين ودرجة التطور في القطاع المالي وكذا خصوصية الدولة، وتتركز بناء الاستراتيجية في بداياتها على عدة نقاط كالتالي[1]:

1. تحديد الأهداف المستقبلية للشمول المالي
2. تحديد نقاط الضعف والقوة في المواضيع ذات الصلة بالشمول المالي
3. تحديد المعوقات التي ستواجه الشمول المالي
4. توحيد وتأطير الجهود المشتركة تحت مظلة وقيادة واحدة
5. تنظيم وإدارة العلاقة مع الأطراف المشـاركة في بناء الاسـتراتيجية بشـكل يسـهل ظروف وعملية البناء.
6. تحديد آليات المتابعة وقياس الأداء والانجاز لعملية بناء الاستراتيجية

أما الخطوات العلمية لبناء وتطوير استراتيجية الشمول المالي والتي تأخذ بعين الاعتبار الظروف المناسبة للبيئة المحيطة في بلد ما تمر على ما يلي:[2]

[1] وحيدة بولمرج، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[2] كمال طهير، مرجع سبق ذكره، ص36.

1. دراسة البيئة القانونية والتشريعية لعملية بناء الاستراتيجية:

ان أول خطوة لإعداد استراتيجية الشمول المالي تستدعي الغطاء القانوني والتشريعي لإجازة نفاذ أي مشـــروع في هذا الشـــأن لذلك كخطوة أولى توجب دراســـة البنية التشـــريعية والتحقق من مدى توافقها مع بناء الاســـتراتيجية بالإضـــافة الى تقديم مقترحات جديدة وتعديل القوانين والتشـــريعات لتتلاءم مع متطلبات بناء الاســـتراتيجية الوطنية وخلق الإطار القانوني والتشريعي لممارسة الصلاحيات لكل الأطراف ذات الصلة والتأثير في الشمول المالي.

2. تحديد الجهة التي ستتولى قيادة عملية بناء الاستراتيجية:

يجب تحديد جهة أو هيئة لقيادة الاســتراتيجية وتتحمل مســؤولية بنائها وتنفيذ خطوات عملها وتعمل أيضـا على التنسيق والتواصـل بين الأطراف المشـاركة وفي معظم الدول يتولى البنك المركزي أو هيئة مالية رقابية قيادة استراتيجية الشمول المالي بصفته أعلى هرم الجهاز المالي إضافة على توفره على الإمكانيات المادية والفنية التي تساعده في بذل أقصى الجهود لتحقيق الأهداف ومواجهة التحديات المختلفة، كما يمكن انشاء هيئة مستقلة لتولي ذلك.

3. تحديد الأطراف المشاركة في بناء الاستراتيجية:

بعد تعيين الجهة المسؤولة عن قيادة استراتيجية الشمول المالي تشرع هذه الأخيرة في تحديد الأطراف المساهمة والفعالة في بناء هذه الاستراتيجية وتتكون هذه الأطراف من:

- السلطات الرقابية وعلى رأسها البنك المركزي
- مؤسسات القطاع العام التي لها علاقة بالقطاع المالي
- القطاع الخاص المختص في انتاج الخدمات والمنتجات المالية
- الهيئات المستقلة والشركاء الدوليين
- القطاع التعليمي والثقافي والإعلامي

4. تحديد التحديات التي تواجه بناء الاستراتيجية الوطنية

تعترض استراتيجية الشمول المالي العديد من المعوقات والمخاطر التي قد تعرقل بناء وتطوير الاســتراتيجية الوطنية ولذلك وجب التفطن مســبقا لهذه العوائق والاحتراز منها بطرق

وآليات مدروسة ونذكر من هذه المعوقات مثلا عدم التنسيق والتكامل في أداء المهام بين الجهات المختلفة، النمو الديمغرافي المتسارع وضعف الثقافة المالية للمواطنين بالإضافة الى صعوبة وعدم التيسير والتبسيط في الخدمات المالية المتاحة كل هذه السلبيات تأخذ عين الاعتبار أثناء بناء الاستراتيجية من قبل البنوك المركزية وعليه تذليلها للوصول الى الأهداف المسطرة.

5. دراسة الوضع القائم للشمول المالي وتحديد الفجوة واحتياجات المواطنين

من أهم الخطوات في بناء الاستراتيجية هي قياس مستويات الشمول المالي لدى المواطنين والفئات المستهدفة وتحديد الفجوة في جانبي العرض والطلب من خلال دراسة وتحليل العينة المختارة للوضع القائم ثم تحديد الفجوة ومدى شمولية الخدمات والمنتجات المالية بما يشمل ذلك مستويات الوعي والثقافة المالية للمواطنين وذلك لتحديد أهداف الاستراتيجية القصيرة والطويلة الأجل وتتمثل آليات تقييم وضع الشمول المالي كما يلي[1]:

- مسح ميداني شامل على مستوى الدولة
- مسح متخصص لعملاء الخدمات المالية ودراسة السوق
- استطلاعات الرأي
- دراسة نوعية شكاوى العملاء المتعلقة بالمؤسسات المالية
- مسوحات لسوق رأس المال لقياس عمق السوق وأنواع الأدوات والمنتجات المالية المتعامل بها وحجم استخدامها.
- دراسة المؤشرات المالية والاقتصادية في الدولة ذات العلاقة بالشمول المالي.

وتعتبر نتائج هذه الدراسة الميدانية من أهم مراحل بناء الاستراتيجية التي تستند فيها على معطيات حقيقية والتي تساعد في اعداد وثيقة الاستراتيجية بما في ذلك التوصيات والخطوات المستقبلية الواجب اتباعها للوصول الى الهدف المنشود.

6. تحديد الإطار الزمني لعملية بناء الاستراتيجية:

[1] وحيدة بولمرج، مرجع سبق ذكره، ص 22.

ان عملية بناء أي اســـتراتيجية تكون مقرونة بجدول زمني محدد يحتوي فترة البدء أو الانطلاق في الإطار العملي للاســـتراتيجية وتاريخ الوصـــول الذي يجب أن تكون الأهداف الوطنية قد حققت فيه.[1]

[1] وحيدة بولمرج، مرجع سبق ذكره، ص ص 21-22.

خلاصة الفصل:

ان المكانة التي يحظى بها البنك المركزي باعتباره مؤسسة مالية سيادية لكل دولة جعلته يتولى التخطيط لمعظم الظواهر الاقتصادية المالية، سيما ظاهرة الشمول المالي التي هي ظاهرة مالية جديدة لاقت اهتماما جديا من قبل المؤسسات المالية الدولية كالبنك العالمي ومجموعة العشرين وصندوق النقد العربي وباقي التكتلات الاقتصادية، فبادرت بخلق أطر وأساليب تتضمن المبادئ والأبعاد ضمن رؤية سديدة لتحقيق أهداف الشمول المالي بواسطة البنوك المركزية وذلك بوضع الاستراتيجيات ورسم السياسات التي من شأنها تعزز من الاشتمال المالي كخلق بيئة تشريعية ملائمة وتسخير كل الأطراف ذات العلاقة كالبنوك 6+التجارية والحملات الدعائية بما في ذلك مؤسسات الاعلام لنشر الوعي الثقافي المالي بين الفئات المستهدفة من المواطنين، والرفع من مستوى المنتجات المالية المعروضة بالإضافة الى استغلال التكنولوجيا الرقمية على أوسع نطاق لتمكين المجتمعات والمؤسسات الناشئة والمصغرة منها .

الفصل الثالث: واقع للشمول المالي في الدول العربية

تمهيد:

اتخذت الدول العربية خطوات مهمة فيما يتعلق بالشمول المالي، حيث أدت هذه الدول إلى إطلاق استراتيجيات وطنية لتعزيز الشمول المالي بشكل مدروس وعلى الرغم من هذه الجهود الكبيرة التي تبذلها البنوك المركزية، إلا أن هناك حاجة إلى مواصلة هذه الجهود لتحسين مؤشرات الشمول المالي، وهذا يتطلب الاستمرار في بذل المزيد من جهود كافة الجهات ذات العلاقة لمواصلة تحسين مؤشرات الشمول المالي.

وتعتمد موضوعية ودقة النتائج التي توصل إليها الباحث على صحة الإجراءات المنهجية المتبعة والأدوات الإحصائية المناسبة ومدى القدرة على تحقيقها، بعد عرض الجوانب النظرية المختلفة لموضوع الدراسة في الفصلين السابقين، بهدف هذا الفصل إلى دراسة تطبيقية لدور البنوك المركزي الجزائري والأردن والإمارات العربية المتحدة في تعزيز الشمول المالي.

وخطة الفصل كانت على النحو التالي:

المبحث الأول: تحليل وضعية الجزائر فيما يتعلق بالشمول المالي

المبحث الثاني: تحليل وضعية الأردن فيما يتعلق بالشمول المالي

المبحث الثالث: تحليل وضعية الإمارات فيما يتعلق بالشمول المالي

المبحث الأول: دور البنك المركزي الجزائري في تعزيز الشمول المالي

الجزائر لم تكن في منأى عن ظاهرة الشمول المالي وارتأت الا اللحاق بركب باقي دول العالم، فتبنى بذلك البنك المركزي الجزائري مجموعة من الإجراءات والسياسات التي من شأنها خلق أرضية صالحة لمتطلبات الشمول المالي بالإضافة الى اجراء الدراسات والملتقيات في هذا الشأن لتحديد نقاط الضعف والقوة وأخذها بعين الاعتبار أثناء وضع استراتيجية الشمول المالي.

المطلب الأول: تحليل وضعية الجزائر فيما يتعلق بالشمول المالي

الجزائر وفقا لمؤشر الشمول المالي تتمركز ضمن دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا باستثناء ذات الدخل المرتفع، وفيما يخص النسب المئوية لاهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر لسنوات 2011، 2014،2017، 2021 فهي تظهر في الجدول أدناه:

الجدول رقم (02): النسب المئوية لأهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر للمواطنين الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة الوحدة: نسبة مئوية (%)

السنوات	2011	2014	2017	2021
حساب مالي في مالية رسمية	%33	%50	%43	%44
الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية	%1	%2	%3	%4
ملكية بطاقة الائتمان المصرفي	%1	%6	%3	%3
الاقتراض من العائلة أو الأصدقاء	%25	%13	%19	%31
ادخار الاموال	–	%45	%39	%46
الفجوة بين الجنسين				
ذكر	%46	%61	%56	%57
أنثى	%20	%40	29%	%31

المصدر: https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنّ نسبة الافراد الذين **يمتلكون حسابات في مؤسسة مالية رسمية** من مجموع السكان البالغين في تزايد من سنة على أخرى، مسجلة نسبة 33% سنة

2011 لتصل إلى 50%سنة 2014 مما يعني تحسن في مستويات الشمول المالي خلال هذه الفترة، وهي نسبة متوسطة إذا ما قورنت مع الامارات العربية ، في حين حدث تراجع في سنة 2017 إلى 43% مقارنة بـ50% سنة 2014، لترتفع بنسبة طفيفة سنة 2021، ويرجع ذلك إلى الوضعية التي عاشها الاقتصاد الجزائري جراء الصدمة النفطية 2014، وانخفاض مستويات الدخول، وعدم وجود المال الكافي لفتح حساب مصرفي، ناهيك عن انعدام الثقة في مقدمي الخدمات المالية بالإضافة إلى التكلفة وبعد المسافة، أما بالنسبة لمؤشر **الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية** منخفض جدا حيث بلغ 1% سنة 2011 وارتفع إلى 3% سنة 2017، لتشهر ارتفاع طفيف سنة 2021، حيث نجد نسبة الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية مقابل الاقتراض من العائلة أو الأصدقاء أنّ معظم الاقتراض للبالغين هو من أفراد العائلة والأصدقاء حيث ارتفت النسبة من 13% سنة 2014 إلى 19% سنة 2017 وهذا يدل على أوجه القصور في المؤسسات المالية الرسمية كضعف البنى التحتية، ارتفاع معدلات الفائدة، مما يعني ارتفاع تكاليف الاقتراض خاصة طويل المدى، بالإضافة إلى وجود أسباب دينية تحريم التعامل بالفائدة، تفشي ظاهرة الاكتناز...، لترتفع إلى 31% سنة 2021، أما بالنسبة **لملكية بطاقة الائتمان المصرفي** والتي تعد بوابة نحو الشمول المالي إلا أنها سجلت تراجع حيث بلغت النسبة 6% سنة 2014 وانخفضت إلى 3% سنة 2017، لتستقر عند 3%سنة 2021، ويُعزى هذا الانخفاض إلى حالة النشاط التجاري خاصة بالنسبة للتجارة الالكترونية حيث مازال الوضع يعرف نوع من الركود، الأمر الذي أثر بشكل كبير في استعمال هذا النوع من البطاقات، **وبالنظر إلى ادخار الأموال** فقد بلغت في سنة 2014 ما نسبته 45% لتنخفض إلى 39% سنة 2017، ويعزى هذا التخفيض إلى ارتفاع معدلات التضخم التي أدت إلى تآكل الأجور خاصة بعد انخفاض أسعار البترول، كما أن المواطنين الذين يقومون بوضع مدخراتهم لدى المؤسسات المالية الرسمية دون المستوى المأمول، الأمر الذي يتطلب من البنوك المركزية بذل الجهود التوعوية بهدف تغيير سلوك الادخار لدى المواطنين وحثهم على توجيه مدخراتهم نحو المؤسسات المالية الرسمية، لتشهد ارتفاعا سنة 2021 إلى ما نسبته 46%، في حين نجد **مؤشر الفجوة بين الجنسين** والذي يقيس مدى التكافؤ في توزيع الموارد والفرص، حيث نلاحظ ارتفاع المؤشر لكلا الجنسين في 2014، 61% بالنسبة للذكور و40%بالنسبة للإناث، لينخفض في سنة 2017 إلى 56% بالنسبة للذكور و29%بالنسبة

للإناث، ويرجع ذلك إلى غياب الوعي حول قضايا عدم المساواة بين المرأة والرجل وعدم أخذ احتياجات الجنسين في الاعتبار في كافة السياسات الوطنية، بالإضافة إلى وجود نسب مرتفعة من البطالة بالنسبة للنساء في الأرياف، كون هناك نسبة قليلة من النساء اللائي يمارسن مهن حرة. ليرتفع مجددا في سنة 2021[1].

المطلب الثاني: آليات البنك المركزي الجزائري لتعزيز الشمول المالي

حسب بيان السيد محافظ بنك الجزائر، بمناسبة اليوم العربي **للشمول المالي 27 آفريل 2020** فإن بنك الجزائر يعمل على[2]:

- ✓ وضع استراتيجية اتصال ديناميكية موجهة خصوصا نحو البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر، بغرض اشراكها في هذه المبادرة، خاصة فيما يتعلق ببلورة اللوائح والإجراءات التنظيمية؛
- ✓ المساهمة بفعالية في تمويل المشاريع الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل إنجاح السياسة الجديدة، وهذا يتطلب تجميع وتنسيق كل الجهود المبذولة؛
- ✓ التركيز على فئة الشباب من خلال حملات ترويجية وتحسيسية تتضمن التعريف بمختلف المنتجات البنكية، خاصة منها ذات العلاقة بالتقنيات الجديدة والتطبيقات والابتكارات المالية المتاحة لتمكين جميع المواطنين من الوصول إلى الخدمات المصرفية والتأقلم مع آليات التمويل.

---

[1] بتصرف، بالاعتماد على: -نسيمة بن يحي، صاري اسماعيل، **آلية تعزيز الشمول المالي لبعض الدول العربية (الامارات العربية المتحدة، الأردن، الجزائر) في ظل المعوقات والتحديات**، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، المجلد 17، العدد 1، 2023، ص ص 521،522.

- **رابح حمدادو، عادل شرفاوي، دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر-دراسة تحليلية خلال الفترة (2000-2022)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة المدية، 2023/2022، ص ص 60-64.

[2] بيان السيد محافظ بنك الجزائر، اليوم العربي للشمول المالي 27 أفريل 2020، متاح على : https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2022/09/inclusionfinanciere27042020ar.pdf ، تاريخ الاطلاع 2024/06/06، (17:16).

- ✓ أن تعمل البنوك على دراسة طبيعة النشاطات الاقتصادية الموجودة على مستوى كل المناطق حتى يتسنى لها توفير المنتجات التي تستجيب لانشغالات المتعاملين والمواطنين الموجودين هناك.

في هذا الإطار قام بنك الجزائر باتخاذ عدة لوائح تنظيمية **تهدف إلى تعزيز الشمول المالي** وتعميقه ليستهدف كل فئات الزبائن والمتعاملين، ولعل أهم اللوائح التي صدرت عن بنك الجزائر تلك المؤرخة في 15 مارس 2020 والتي تشمل:

- ✓ تكريس المعاملات البنكية الإسلامية كأحد رواتب تمويل الاقتصاد الوطني بفتح نافذة التمويل الإسلامي وما تمثله من خدمات مصرفية ثرية ومتعددة استجابة لبنك الجزائر لمطالب شريحة كبيرة من المتعاملين، وللتأكيد على عمق تأطير المعاملات البنكية الإسلامية قام بنك الجزائر بإصدار نظام تغطية وضمان الودائع؛
- ✓ وتشجيعا لاستعمال المنتجات الرقمية أصدر بنك الجزائر في نفس الفترة نظام آخر ينص على مجانية بعض الخدمات المصرفية (بطاقة مصرفية، كشف الحساب السنوي، استعمال صراف آلي، تزويد التجار بأجهزة الدفع الالكترونية...الخ)، وهذا تحفيزا للعملاء على استخدام وسائل الدفع الغير نقدية من جهة ودفع البنوك العاملة على الابتكار وتقديم منتجات جديدة مسايرة للتطورات التكنولوجية الحديثة.

المطلب الثالث: التحديات التي واجهت سياسات الشمول المالي في الجزائر.

تحتل الجزائر مرتبة متوسطة من بين الدول العربية ومرتبة متأخرة عالميا بترتيب 141 عالميا في تحقيق الشمول المالي وهذا حسب مؤشرات قاعدة بيانات الشمول المالي الصادرة عن البنك الدولي لسنة 2020 ولعل هناك عدة أسباب ومعطيات تحول دون تحقيق مكانة لا بأس بها مقارنة بالدول المتقدمة نذكر منها:

– عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية فرغم الجهود المبذولة لتحسين البنية التحتية للقطاعات المالية لتسهيل وصول المنتجات والخدمات المالية للشرائح المستهدفة في إطار

تحقيق ودعم الشمول المالي الا أنها لم ترقى الى الأهداف المسطرة بسبب ضعف الآليات المستخدمة وقلة الكفاءة والأنظمة المالية المستعملة لضمان حقوق الدائنين[1].

– ضعف مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية وارتفاع نسب التركيز الائتماني سواء على صعيد الائتمان المقدم للأفراد أو الشركات.

– غياب تصنيف مالي وقانوني محدد لمؤسسات التمويل متناهي الصغر الأمر الذي جعل من الصعب وضع إطار تنظيمي ورقابي لتنظيم التمويل الأصغر سواء من قبل البنك المركزي كهيئة رقابية أو المنظمات غير الحكومية، مما أدى إلى انخفاض مستويات الشفافية في مجال التمويل الأصغر وتقليص دوره في تعبئة التمويل الأصغر، الموارد اللازمة للقيام بالعمليات المالية المختلفة.

– بطأ تطور المؤسسات المالية غير المصرفية ما عدا صناديق الاستثمار، مؤسسات الادخار التعاقدي إضافة لمحدودية أدوات أسواق الدين المحلية ونخص بالذكر سوق الأسهم والسندات، الذي لا يتناسب والاحتياجات التمويلية للأفراد والمؤسسات.

إضافة إلى كل هذا، توجد تحديات أخرى تعيق تحقيق الشمول المالي بالجزائر وتتفاوت من دولة إلى دولة حسب طبيعة البنية الاقتصادية والاجتماعية المذكورة، منها:

– عدم توفر الأطراف القانونية والتنظيمية الخاص بالنظام المالي كالإجراءات المفروضة لفتح حسابات بنكية.

– ضعف تكنولوجيا الاتصالات حيث أن شبكات الانترنت والهواتف المحمولة التي تعيق استخدام قنوات الدفع مثل الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول.

[1]– مريم كردوسي، أمال براهمية، "**تحديات الشمول المالي في البنوك الجزائرية وآليات المواجهة**"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، قالمة، الجزائر، 2022، ص313.

– عدم ملاءمة الخدمات المقدمة مقارنة باحتياجات المستفيدين خاصة الخدمات التي لا تتلاءم مع المعتقدات الدينية لتمنع المستفيدين من استخدام القطاع الرسمي.

– ضعف الثقة في المؤسسات المالية.[1]

– ضعف اليد العاملة المؤلة والمختصة.

[1]– مريم كردوسي، أمال براهمية، مرجع سبق ذكره، ص314.

المبحث الثاني: دور البنك المركزي الأردني في تعزيز الشمول المالي

تعتبر الأردن من الدول الرائدة في اهتمامها بالشمول المالي فعملت على خلق المناخ الملائم الذي يساعد على انتشار الخدمات المالية المتنوعة وضمان التغطية الواسعة لتضم كافة شرائح المجتمع وذلك باتخاذ عدة تدابير من قبل البنك المركزي الأردني من شأنها أن تعزز في الشمول المالي.

المطلب الأول: تحليل وضعية الأردن فيما يتعلق بالشمول المالي

لقد اهتم البنك المركزي الأردني بموضوع الشمول المالي فعمل على انشاء الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي والتي أطلقها سنة 2017 حيث كانت تهدف إلى تعزيز الثقافة المالية وحماية المستهلك في المجتمع الأردني، ويمكن توضيح النسب والمؤشرات في الجدول أدناه:

جدول رقم (03):النسب المئوية لأهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الأردن

للمواطنين الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة الوحدة: نسبة مئوية (%)

السنوات	2011	2014	2017	2021
حساب مالي في مؤسسة مالية رسمية	%25	%25	%42	%43
مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية	%4	%18	%15	%10
الاقتراض من العائلة أو الأصدقاء	%26	%17	%31	%42
ملكية بطاقة الائتمان المصرفي	%3	%2	%3	%3
مؤشر الوصول إلى الخدمة المالية	%14.7	%19.1	%19.2	
إدخار الأموال	-	%29	%45	%24

المصدر: https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ **مؤشر الفجوة بين الجنسين** انخفض في سنة 2014ثم ارتفع في سنة 2017، حيث بلغ 56% بالنسبة للذكور، و27% بالنسبة للإناث، ويرجع ذلك إلى أنّ الخدمات المالية تمكن من كسب المزيد وبناء المواد والأصول، كما تتيح فرصة التحكم بالموارد المالية بما في ذلك الوصول الآمن والحكيم والمستتر إلى حساباتها المصرفية.

مؤشر ملكية الحساب في مؤسسة مالية رسمية: نلاحظ وجود تحسن ملحوظ بشكل أكبر، حيث ارتفعت النسبة من 25% سنة 2011 إلى 43% سنة 2021، وذلك بعد تبني الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي،

مؤشر الاقتراض من المؤسسات الرسمية: بلغت نسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية 4% في سنة 2011، لترتفع إلى 18% سنة 2014، وتعاود الانخفاض على التوالي 2017 و2021 بنسبة 15% و10%، وهذا يفسر وجود فجوة بين الجنسين بأن المرأة الأردنية لا تزال تفتقر إلى الأدوات المالية الأساسية اللازمة لتملك الأصول والتمكين الاقتصادي، أو إلى عدم توفر الوثائق والشروط اللازمة لفتح حساب مصرفي، أو انعدام الثقة في النظام المالي، الأمر الذي ينعكس على زيادة ادخار الأموال وعدم استخدام بطاقة الائتمان المصرفي والتي تتراوح نسبة استخدامها بين 2 و3%، كما ينعكس أيضا على زيادة الاقتراض من **العائلة أو الأصدقاء**، وقد سجل هذا المؤشر زيادة مستمرة من سنة إلى أخرى حيث ارتفعت النسبة من 26%سنة 2011 إلى 42% سنة 2021.

مؤشر الوصول إلى الخدمة المالية الرسمية: حيث يقيس هذا المؤشر إمكانية الافراد البالغين من سن (15-24) ومن 25 فأكثرهم القدرة على الوصول إلى الخدمات المالية، ويتم قياسها بعدد الفروع نسبة إلى عدد الأشخاص، حيث كانت في سنة 2011 لكل مئة الف شخص يقابله 14.7 فرع وجهاز صراف، وفي سنة 2014 ارتفعت لتصل إلى 19.1 وبلغت سنة 2017 نسبة 19.2، وهذا ما يشير إلى ان بعد الوصول إلى الخدمة المالية تشهد تحسن ملحوظ، حيث ارتفعت النسبة من 14 فرع تقريبا لكل شخص 19 فرع تقريبا لكل 100 شخص مما يشير إلى التحسن في مستوى الوصول إلى الخدمة[1].

[1] بتصرف: بالاعتماد على نسيمة بن يحي، صاري اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ص 518،519.

المطلب الثاني: آليات البنك المركزي الأردني لتعزيز الشمول المالي

لقد اتخذ البنك المركزي الأردني عدة إجراءات وآليات في سبيل تعزيز الشمول المالي والرفع من نسبة تغطية الخدمات المالية على أكبر قدر من المواطنين وترتكز هذه الآلية على **المحاور التالية**[1]:

- ✓ تحسين الوصول إلى التمويل، خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال قروض البنك الدولي وقروض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والبرنامج الداخلي الموجه لقطاعات الصناعة والسياحة والطاقة المتجددة والزراعة؛
- ✓ توفير البنى التحتية اللازمة لتعزيز الشمول المالي من خلال:
  - تطوير وإعادة هيكلة نظم الدفع والتسويات؛

وضع استراتيجية نظم مدفوعات تجزئة شاملة تمكن من الانتقال من بيئة دفع ورقية إلى بيئة الكترونية، مما يعزز الشمول المالي؛

  - العمل على تطوير برنامج تثقيفي وطني شامل، ووضع آلية واضحة وشفافة للعمولات وآليات فض النزاعات وحل المشاكل وخدمة العملاء؛
  - تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني، ونظام المدفوعات الوطني، ومنظومة ضمان القروض لتوفير الضمانات اللازمة للشركات الصغيرة والمتوسطة القائمة والناشئة من خلال الشركة الأردنية لضمان القروض؛
- ✓ نشر الثقافة المالية والمصرفية (محو الامية المالية) من خلال إطلاق مشروع لنشر وتعميق الثقافة المالية بهدف تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي؛
- ✓ توسيع نطاق رقابة البنك المركزي لتغطي شركات التمويل الأصغر؛

[1] مروان بن قيدة، رشيد بوعافية، **واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 09، العدد 01، ص102.

✓ حماية المستهلك المالي من خلال تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية واستحداث قسم " حماية المستهلك المالي" ضمن دائرة الرقابة على القطاع المصرفي.

المطلب الثالث: التحديات التي واجهت سياسات الشمول المالي في الأردن

الخطوات التي اتخذها البنك المركزي الأردني في مجال الشمول المالي هي خطوات رائدة ومهنية تعكس رؤية مهنية من خلال فهم السوق وقدرات المؤسسات العاملة فيه، ومن المهم معرفة التحديات التي تواجه الجهود والمبادرات المتعلقة بالشمول المالي في الأردن، ومن التحديات التي يواجهها الأردن في مجال الشمول المالي:

– قلة المتعاملين من المؤسسات المالية: مثلما هو معروف على القطاع المصرفي المالي في الأردن وتطوره إلا أن هناك أكثر من 70% من المواطنين المؤهلين في الأردن لا يتعاملون مع المؤسسات المالية بالرغم من وجود بنية تحتية ممتازة تمكن المواطن والبنوك من التنقل والوصول إلى بعضهم عن طريق الفروع التقليدية أو بواسطة الفروع الالكترونية.

– شركات التمويل متناهية الصغر التي تقبل الودائع: إن افتقار هذا الجهاز لأهم عنصر وهو السماح لوجود شركات تمويل متناهية الصغر تقبل الودائع عن طريق مبادئ ومحددات وشروط للسيطرة على المخاطر بالإضافة إلى تحديات القيمة المضافة من هذه الشركات للمتعاملين في هذا القطاع كتقليل كلفة الإقراض، ومن الأحسن على المدى الطويل والمتوسط تفعيل قبول الودائع المتناهية الصغر لاعتبارها المحرك الرئيسي في توسيع قاعدة المشاركين في الشمول المالي[1].

–ضعف بناء المعرفة والثقافة المالية للعملاء: من أهم التحديات التي تستوقف الوقوف عندها والعمل على تجاوزها هوبناء المعرفة والثقافة المالية حيث أن المفهوم الجديد يتطلب بناءه في البيت والمدرسة والجامعة، لكن من المؤسف أن هذه المدارس والجامعات لا تعطي اهتمام لهذا

[1] محمد بوعلاطة وآخرون،" **واقع الشمول المالي وتحدياته، الأردن والجزائر نموذجا**"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، ميلة، المجلد 02، العدد 02، الجزائر، 2020، ص155.

المفهوم وحتى خريجو البرامج والدراسات المصرفية لا يعرفون مبادئ التخطيط الشخصي والثقافة المالية والاستثمار.

– ضعف واضح في مستوى العاملين: من الأجدر بناء قدرات الشركة نفسها وذلك بتزويدها بالأنظمة التمويلية وأنظمة التحليل الائتماني وإدارة المخاطر وغيرها من الأنظمة والبرامج التي ستمكن الشركات من العمل في بيئة آمنة تنافسية[1].

[1] محمد بوطلاعة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص156.

المبحث الثالث: دور البنك المركزي الإماراتي في تعزيز الشمول المالي

تنتمي الامارات العربية المتحدة الى دول التعاون الخليجي وهذا التكتل عامة ساهم بجدية في مواجهة مختلف التحديات والظواهر الاقتصادية سيما الشمول المالي، فتولى البنك المركزي الاماراتي رسم السياسات والاستراتيجيات الخاصة بتعزيز الشمول المالي مراهنا ومركزا بذلك على عنصر التثقيف المالي بغض النظر عن باقي دعائم الشمول المالي من خلال تكثيف مبادرات نشر الوعي بين مختلف فئات المواطنين.

المطلب الأول: تحليل وضعية الإمارات العربية المتحدة فيما يتعلق بالشمول المالي

يحرص مصرف الإمارات المركزي على وضع حماية مستهلكي الخدمات المالية على رأس أولويات عمله، وعلى صعيد الارتقاء بموضوع التثقيف والتوعية المالية، فقد قامت دائرة حماية المستهلك بمضاعفة الجهود المبذولة للارتقاء بالوعي المالي من خلال[1]:

- ✓ اصدار عدة نشرات توعية حول مفاهيم الخدمات المالية بهدف تعريف مستهلكي الخدمات المالي بأهمية التوعية المالية، من خلال معرفة الحقوق والواجبات لضمان الاستفادة من الخدمات المالية التي يقدمها القطاع المالي؛
- ✓ نشر الثقافة المالية من خلال الترحيب بالزيارات التي تقوم بها المدارس والجامعات والمؤسسات للمصرف المركزي؛
- ✓ القيام بزيارات ميدانية للمدارس والجامعات والجهات الحكومية والخاصة لزيادة التوعية المالية؛
- ✓ المشاركة في المعارض التوعوية داخل وخارج الدولة؛

[1] يسر برنيه وآخرون، **الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب**، صندوق النقد العربي، 2019، ص ص 49،50.

✓ نشر مقاطع فيديو تستعرض قصصا حقيقية مثل مخاطر بطاقات الائتمان والقواعد الخاصة بالقروض الشخصية.

الجدول رقم (04): النسب المئوية لأهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الامارات العربية المتحدة للمواطنين الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة الوحدة: نسبة مئوية (%)

السنوات	2011	2014	2017	2021
حساب مالي في مؤسسة مالية رسمية	%60	%83	%87	%85
مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية	%11	%39	%46	%22
الاقتراض من العائلة أو الأصدقاء	%24	%29	%26	%23
ملكية بطاقة الائتمان المصرفي	%30	%37	%45	%27
ادخار الأموال	%19	%32	%29	%10

المصدر: https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنّ جميع المؤشرات محل الدراسة بالنسبة للإمارات العربية المتحدة في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، حيث تحتل المرتبة الأولى من بين دول الخليج، ويتضح ذلك من خلال ما يلي:

مؤشر ملكية الحساب في مؤسسة مالية رسمية للبالغين أكثر من 15سنة، هذا المؤشر يقيس نسبة امتلاك الافراد لحساب في بنك أو مؤسسة مالية رسمية يسمح له بالحصول على الخدمات المالية الأساسية، نلاحظ أنه ارتفع إلى نسبة 87% في سنة 2017 مقارنة بـ 83% في سنة 2014، ويُعزى هذا الارتفاع إلى إجراءات المصارف المتمثلة في تطوير خدماتها من خلال توطين رواتب الموظفين، ومنح المزيد من القروض، فضلا عن تنامي عدد شركات الدفع الالكتروني، أي زيادة حدة انتشار الوعي والثقافة المالية. لينخفض في سنة 2021 إلى 85%.

أما بالنسبة **لمؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية**، والذي يقيس نسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية أيضا في تحسن مستمر، حيث ارتفع إلى نسبة 46.1% سنة

2017 مقارنة بـ 39.4% سنة 2014، ويعزى ذلك إلى أنّ معظم المقترضين يعتمدون على الائتمان الرسمي أو بطاقات الائتمان بدل اللجوء إلى الأسر أو الأصدقاء للاقتراض، أما بالنسبة لادخار الأموال فقد تراجعت النسبة في سنة 2021 إلى 10%، ويعزى هذا الانخفاض إلى انخفاض معدلات التضخم، كما احتلت الصدارة وكانت السباقة في تفعيل الخدمات المالية الالكترونية، الأمر الذي ساهم في تطور البنى التحتية الرقمية وانتشار الهواتف الذكية وارتفاع تغلغل الانترنت، مما انعكس على تطور أداء قطاعاتها الاقتصادي[1].

المطلب الثاني: آليات البنك المركزي الإماراتي لتعزيز الشمول المالي

ترتكز هذه الآليات على ما يلي[2]:

ان دول مجلس التعاون الخليجي من الدول السباقة عربيا وعالميا في تطبيق مفهوم الشمول المالي، حيث تتميز الخدمات المالية والمصرفية في دول الخليج بإنتشارها وتطورها واستخدامها أحدث التقنيات لتقديم كافة الخدمات عبر الهاتف المحمول والانترنت، فدولة **الامارات** على سبيل المثال: كانت من أوائل الدول التي سعت لتحقيق الشمول المالي من خلال:

- ✓ نظام حماية الأجور الذي أقره المصرف المركزي، والسماح لشركات الصرافة بتقديم خدمات للفئات التي لا يمكنها التعامل مع المصارف، كما أن تطبيق نظام المدفوعات الرقمية والمحافظة الالكترونية يفتح الباب لشمول فئات أكثر ضمن النظام المالي لسهولة الدخول وقلة التكاليف، كما أصدرت كل من السعودية والامارات بطاقات مسبقة الدفع للفئات غير المشغولة ماليا ضمن نظام حماية الأجور؛
- ✓ تعزيز مبادرات وخطط الشمول المالي من خلال ادراج مبادئ حماية العملاء والشمول المالي ضمن تشريعاتها بهدف حصول كل شرائح المجتمع على الخدمات والمنتجات المالية الملائمة بتكاليف مناسبة وعادلة وشفافة.

[1] بتصرف: بالاعتماد على نسيمة بن يحي، اسماعيل صاري، مرجع سبق ذكره، ص ص 514،515.

[2] اتحاد المصارف العربية، "**واقع الشمول المالي في المنطقة العربية والمبادرات العربية لتعزيزه**". إدارة الدراسات والبحوث، 2017/02/27، ص3.

المطلب الثالث: مكانة ودور الامارات إقليميا ودوليا في تعزيز الشمول المالي

تؤمن الجهات الوصية في الامارات العربية المتحدة أن أهمية الشمول المالي من أهمية التنمية الاقتصادية الشاملة، وتسعى دولة الامارات جاهدة الى عدم التخلف عن المبادرات الإقليمية والدولية فقد كانت حاضرة في المناسبات الإقليمية أو الدولية لتدلي بدلوها في هذا الخصوص وتعزز من مكانتها من خلال مشاركاتها في:

أولا: دور الامارات إقليميا في تعزيز الشمول المالي

اتخذت الدول العربية تاريخ 25 أبريل من كل سنة مناسبة لليوم العربي للشمول المالي وكان شعاره لعام 2024 بعنوان **–نحو تشجيع الادخار لتعزيز الشمول المالي**–وحينها أدلى وكيل وزارة المالية الاماراتي بكلمة في هذه المناسبة الإقليمية قائلا[1] " يتجلى التزام الامارات بتحقيق الشمول المالي من خلال تمكين الأفراد والشركات من الوصول الى منتجات وخدمات مالية مفيدة تلبي احتياجاتهم في مجتمع لا نقدي تسعى الامارات للوصول اليه، ورغم تقدم إنجازات دولة الامارات في تحقيق الشمول المالي الا أن الاهتمام المستمر به يرتبط بفكرة نشر الوعي المالي ومعرفة كيفية استخدام الأموال وادارتها بشكل أفضل"، ونوه هذا الأخير في سياق حديثه على ضرورة الالتزام بتطبيق أولويات ودعائم الشمول المالي من خلال:

- ✓ الإشارة الى دور وأهمية البنية التحتية الرقمية في تعزيز الشمول المالي
- ✓ أهمية الوصول الى الخدمات الرقمية المالية والقدرة على استخدامها
- ✓ إيلاء أهمية بالغة بخصوص تطوير الخدمات والمنتجات المالية الرقمية الهادفة الى تسهيل تمويل أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة
- ✓ الاستفادة من أفضل الممارسات العالمية في مجال التحويلات الرقمية لتقليل تكلفة التحويلات النقدية

[1] وزارة المالية، الامارات العربية المتحدة " **وزارة المالية تعزز مسيرة الشمول المالي في دولة الامارات**" مقال نشر بتاريخ 25 أبريل 2024 متاح على الموقع التالي: http://mof.gov.ae

ثانيا: دور الامارات دوليا في تعزيز الشمول المالي

وعلى الصعيد الدولي صنعت دولة الامارات لنفسها مكانة لا يستهان بها بين التكتلات الاقتصادية العالمية حيث كانت لها عدة مبادرات وانجازات أهمها[1]:

- ✓ تم ترشيح دولة الامارات كعضو خارج مجموعة العشرين في الشراكة العالمية للشمول المالي لمدة 3 سنوات من 2021 الى 2023 بالإضافة الى فترة أخرى من 2023 الى 2026 وخلالها بدأت بعرض خطط عمل الشمول المالي لمجموعة الشراكة العالمية للشمول المالي.
- ✓ سنة 2023 قامت بإطلاق برامج تحويل البنية التحتية المالية من أجل الاستفادة من التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي
- ✓ تعزيز التعامل عبر الحدود من خلال اتفاقيات مع الدول الشريكة لتحسين ممرات التحويلات المالية
- ✓ المشاركة في المشاريع الدولية مثل نظام التسويات الاجمالية لدول مجلس التعاون الخليجي ونظام المدفوعات الإقليمي العربي (ARPS).
- ✓ قامت دولة الامارات بعرض تجربتها المحلية بعد تقديمها 23 دراسة لسنة 2023 حول المنتجات والخدمات المالية الرقمية المبتكرة للشركات الصغيرة والمتوسطة وحازت على اعتراف وتثمين من قبل مجموعة منتدى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (GPFI).

[1] وزارة المالية لدولة الامارات، نفس المرجع.

خلاصة الفصل

تخطو الدول العربية خطوات ثابتة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا ما يخلق لامحالة الاستقرارين السياسي والأمني في هاته البلدان.

ولأن للشمول المالي حظي في الآونة الأخيرة باهتمام الهيئات الاقتصادية والمالية العالمية وبعد إدراك هاته الأخيرة بأنه مخرجا من مخارج التخفيف من الأزمات والارتدادات المالية العالمية خاصة تلك التي حدثت سنة 2008، كان لابد على البلاد العربية أن تخطو خطوات جريئة من أجل تعزيز حظوظها في الاستفادة من تجارب الدول السباقة والمتقدمة في تطبيق استراتيجيات وسياسات الشمول المالي باعتباره جزء لا يتجزأ من المنظومة الاقتصادية والمالية في اقتصادات البلاد العربية.

وحينها أبلت الدول العربية البلاء الحسن في مجال التحول نحو تطبيق متطلبات الشمول المالي وهذا راجع الى جهود البنوك المركزية لهاته الدول في وضع الخطط والاستراتيجيات لتعزيز الانتشار الجغرافي للشمول المالي سيما الجزائر والأردن والامارات العربية المتحدة، التي تناولت دراستنا فيها جانبا من المؤشرات التي تعكس مدى استفادة الأفراد و المؤسسات من المنتجات المالية، حيث بادرت كل حكومات الدول المذكورة انفا الى خلق القوانين والتشريعات التي من شأنها تحفز تطبيق مختلف الاجراءات المؤثرة في الشمول المالي، ولاحظنا أن الجزائر رغم تبنيها لسياسات مختلفة في هذا الشأن لازالت مؤشراتها متواضعة مقارنة بالأردن التي كانت لها تجربة حسنة يمكن الاقتداء بها، أما دولة الامارات فكانت تجربتها جد موفقة وقادتها الى احتلال مراتب محترمة من بين الدول الرائدة في تطبيق سياسات الشمول المالي.

الخاتمة العامة

خاتمة

أصبح الشمول المالي ضرورة أساسية لابد من تعميمه على كافة فئات المجتمع للحد من التفاوت الطبقي ودمج الفئات المهمشة ومحدودي الدخل وذلك من خلال اتاحة الفرصة لهم للاستفادة من الخدمات المالية ومن ثم تحقيق العدالة المالية والمساهمة في التنمية الاقتصادية للبلد إضافة إلى تحقيق منافع اقتصادية كبيرة للمجتمع، لذلك بادرت الدول الى بذل قصارى جهودها لتعزيز الشمول المالي.

و بعد الاطلاع على مختلف المصادر توصلنا الى أن الشمول المالي هو مدى إمكانية الأفراد والمؤسسات على اختلاف مستوياتهم الاجتماعية ومناطقها الجغرافية في الحصول على ما يحتاجونه من خدمات ومنتجات مالية في الوقت المناسب وبالتكلفة المعقولة التي تتماشى مع قدراتهم، مما يؤدي إلى دمجهم في القطاع المالي الرسمي والاستفادة من كواردهم المالية وافادتهم في نفس الوقت، حيث يعتبر بمثابة بوابة لخدمات مالية أخرى وهذا ما ركزت عليه مجموعة البنك الدولي، فقد يعتبر بمثابة بوابة لخدمات مالية أخرى وهذا ما ركزت عليه مجموعة البنك الدولي، فقد تستخدم الخدمات المالية المختلفة في أعمال تجارية هامة وفي الاستثمارات المالية المختلفة في شتى المجالات لمواجهة الأزمات المالية، إلا أن الدول العربية لا تزال بعيدة نوعا ما عن تحقيق مستويات أعلى للشمول المالي خاصة الجزائر نتيجة جملة من المعوقات واجهت السلطات الرسمية والأفراد.

اختبار الفرضيات:

- ان البنوك المركزية ساهمت بشكل فعال في تعزيز الشمول المالي بغية الوصول الى الأهداف المسطرة له المتمثلة في استقطاب مدخرات المواطنين مهما كان دخلهم ضعيفا وادراج المواطنين في المنظومة المالية لتحسين مستواهم المعيشي من جهة وإيجاد منبع جديد لتمويل الاستثمارات من جهة أخرى، كما تتولى قيادة ذلك في إطار تحقيق الاستقرار المالي لدعم النمو الاقتصادي.

- كما أن البنوك المركزية ساهمت بشكل فعال في تعزيز الشمول المالي من خلال وضع الاستراتيجيات ورسم السياسات لبناء بيئة صالحة لتحقيق الأهداف المرجوة للشمول المالي ووالوصول الى مؤشرات حسنة.
- اكتسى الشمول المالي أهمية بالغة عادت على الافراد والمؤسسات المالية والدولة عامة، ونظرا لهاته الأهمية بادرت هيئات والمنظمات العالمية للشمول المالي بوضع مباديء وقواعد له لتتبعها الدول مع مراعاة خصوصية وظروف كل بلد.
- حاولت الدول العربية اللحاق بالركب العالمي بخصوص الشمول المالي منها الجزائر والأردن والامارات العربية المتحدة فبادرت الى رسم الخطط والاستراتيجيات للتتولى البنوك المركزية قيادة مسيرة تعزيز الشمول المالي في هاته البلدان،

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع استخلصنا مجموعة من النتائج نذكر منها:

نتائج الجانب النظري:

- يساهم الشمول المالي في توجيه مدخرات الأفراد والأسر والمجتمعات والمؤسسات نحو الفرص الاستثمارية، كما يركز على إزالة العقبات التي تمنع الأفراد من الحصول على الخدمات المالية، الأمر الذي يساعد على توفير فرص العمل، وتحقيق النمو الاقتصادي ومواجهة الصدمات المالية.
- ان تطور أداء القطاعات المصرفية يعكس درجة اهتمامها بتقليص درجة الحرمان من الخدمات المالية والمصرفية لكافة فئات المجتمع.

نتائج الجانب التطبيقي:

ورغم الجهود المبذولة للدول العربية اختلفت بيانات مؤشرات الشمول المالي في كل دولة على حدى حيث الجزائر احتلت مرتبة متوسطة من بين الدول العربية والأردن كانت تجربتها لابأس

بها أما الامارات تصدرت المراتب الأولى بين البلدان العربية الا أن ذلك لم يرقى الى الطموحات المنشودة.

- تميزت تجربة الدول العربية محل الدراسة بتفاوت ملحوظ في مستويات الشمول المالي، حيث احتلت الإمارات العربية الصدارة في ذلك مقارنة مع الأردن والجزائر، نتيجة لزيادة انتشار الهواتف الذكية، ارتفاع معدل تغلغل الانترنت، الدفع بواسطة الأكشاك الالكترونية، الدفع بواسطة المحفظة الالكترونية الافتراضية بينما الأردن والجزائر كانت مستويات الشمول المالي فيها متوسطة نتيجة ضعف البنية التحتية والبيئة التشريعية التي تعزز من اليات الشمول المالي لدى عارضي الخدمات المالية.
- وعلى الرغم من الجهود المبذولة والاستراتيجيات المتبناة من قبل الدول العربية، إلا أن الوصول إلى مستوى معين للشمول المالي يبقى بعيد نتيجة لضعف الوعي المصرفي لدى الجمهور خاصة في القرى والأرياف، فضلا عن ضعف المصارف في توعية موظفيها.

المقترحات والتوصيات:

ومن خلال ما تم التوصل إليه من نتائج يمكن تقديم التوصيات الآتية:

- دراسة مختلف السبل للارتقاء بمؤشرات الشمول المالي من خلال تطبيق المبادئ والمعايير الدولية وتعزيز التعاون بين المؤسسات المختلفة الوطنية والدولية.
- الإلتزام وبجدية للجهات الرسمية بتنفيذ السياسات اللازمة لتدعيم وتعزيز الشمول المالي.
- توفير بيئة قانونية وتشريعية ملائمة لمتطلبات تعزيز الشمول المالي المساهمة في نشر الثقافة المالية في ظل قلة خبرة العملاء في مجال الخدمات المالية.
- الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال الشمول المالي من خلال الاستراتيجيات والآليات المتبناة كامكانية استفادة الجزائر والأردن من تجربة الامارات العربية المتحدة.
- الاستثمار في البنى التحتية للاتصالات وتحديثها لكي تتلاءم مع تطورات التكنولوجيا المالية وتلبي احتياجات تفعيل التطبيقات والحلول المبتكرة في هذا المجال.

- تكوين اليد العاملة الكفؤة وتمكينها من استعمال التكنولوجيا الحديثة على أحسن وجه.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب

1. عبد الحسين جليل الغالبي، "**السياسات النقدية في البنوك المركزية**"، **الطبعة الأولى**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2015
2. يوسف حسن يوسف، "**البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول**"، الطبعة الأولى، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2014،
3. عبد المطلب عبد الحميد، "**السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي**"، دار الجامعة، الإسكندرية، 2013
4. بن قيدة مروان وآخرون، الكتاب الجامعي " **التكنلوجيا المالية للابتكارات والحلول الرقمية** " جامعة يحيى فارس بالمدية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، الجزائر،2021،

ثانيا: المقالات:

1. عمار زعبي وآمنة سلطاني، "دور **البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية في التشريع الجزائري، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**"، المجلد الرابع، العدد الثاني، 2020.
2. جميلة فشار، **البنك المركزي، مجلة آفاق العلوم، جامعة الجلفة**، العدد 03، 2016.
3. محمد الأمين وليد طالب، نظيرة قلادي "**الأدوات غير التقليدية للسياسة النقدية على ضوء الأزمة المالية 2007-2008**" مقال في مجلة الدراسات الاقتصادية، مجلد 6، العدد 1، 2019
4. سمير عبدالله وآخرون، "**الشمول المالي في فلسطين**"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، فلسطين، 2016،

5. عبد الحليم عمار غربي، "**نحو إطار مفاهيمي للشمول المالي والمصرفي الإسلامي**"، المجلة المالية والمصرفية، جامعة سطيف1 ،2020، المجلد10، العدد1

6. رشيد خميلي، "**واقع وآفاق الشمول المالي الرقي في البلدان العربية**" دراسة في مجلة أداء المؤسسات الجزائرية (ABPR) ، المجلد 11، العدد2، 2022،

7. حنان الطيب، "**نشرة الشمول المالي**"، مجلة صندوق النقد العربي، العدد1، 2020،

8. محمد محروس سعدوني، "**الشمول المالي وأثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة**" دراسة تحليلية لواقع الدول العربية كلية الحقوق جامعة المتوفية، مصر

9. عبير حاجي،"**دور البنك المركزي والبنوك التجارية في دعم وتيرة الشمول المالي– دراسة بعض التجارب العربية**–" مجلة البحوث الاقتصاد والمناجمنت، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، 2023

10. اية عادل محمود العوضي، "**أثر تطبيق الشمول المالي على الأداء المالي للبنوك**"، **مجلة الدراسات المالية والتجارية**"، كلية التجارة جامعة القاهرة، العدد3، 2021

11. عادل عبد العزيز السن، مستشار المنظمة **العربية –جامعة الدول العربية**–دراسة حول دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، 2019،

12. لويزة أو صغيرة، "**دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي، دراسة حالة البنك المركزي المصري**"، المجلد09، العدد 01، 2022

13. كمال باصور، " **الإطار النظري للسياسة النقدية**" مطبوعة جامعية في مقياس النظريات والسياسات النقدية ماستر2 تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، متاحة على أرضية جامعة يحيى فارس المدية، الجزائر، 2023–2024

14. نسيمة بن يحي، صاري اسماعيل، **آلية تعزيز الشمول المالي لبعض الدول العربية (الامارات العربية المتحدة، الأردن، الجزائر) في ظل المعوقات والتحديات**، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، المجلد 17، العدد 1، 2023

15. مريم كردوسي وآخرون، تحديات الشمول المالي في البنوك الجزائرية وآليات المواجهة، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، قالمة، 2022

16. مروان بن قيدة، رشيد بوعافية، **واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 09، العدد 01

17. محمد بوعلاطة وآخرون، واقع الشمول المالي وتحدياته، الأردن والجزائر نموذجا، مجلة اقتصاد المال والأعمال، ميلة، المجلد 02، العدد 02، 2002

ثالثا: الأطروحات والرسائل

1. فاطمة ماني وخديجة قدواري، دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري لوكالة البويرة، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة آكلي امحند أولحاج، البويرة، 2010.

2. حمزة عبد الحليم وآخرون، **البنوك الشاملة ودورها في تحضير الاستثمار، دراسة حالة، بنك البركة الجزائري**، وكالة غرداية، مذكرة ليسانس في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،2012-2013.

3. عمار زعبي وآخرون، دور البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية في التشريع الجزائري، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد4، العدد 02، 2020.

4. ريمة بوالنش، ميادة بوسفط، "**السياسة النقدية بين الأدوات التقليدية وغير التقليدية _دراسة حالة الاحتياطي الأمريكي الفدرالي**"، مذكرة لنيل شهادة ماستر علوم اقتصادية جامعة يحيى الصديق، جيجل، الجزائر، 2018

5. محمد ياسين موساوي، عبد القادر باحمان "**تقييم أثر بعض أدوات السياسة النقدية غير التقليدية على النمو الاقتصادي _دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية_ 2008-2021**" مذكرة ماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أدرار، الجزائر،2021-2022

6. وليد لعشي،" **تقييم فعالية أدوات السياسة النقدية غير التقليدية في النمو الاقتصادي بعد الأزمة المالية 2008**"، أطروحة دكتوراه تخصص مالية، جامعة أدرار، الجزائر، 2018

7. عمار حميمد، نوح بوعروج"**دور بنك الجزائر في تعزيز الشمول الماليدراسة مقارنة بين الجزائر والدول العربية 2008-2017**"مذكرة ماستر تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2019_2020

8. وحيدة بولمرج، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد نقدي وبنكي بعنوان "**المنتجات البنكية الاسلامية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء التجارب الدولية**" جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2022-2023

9. شيخ طرفاوي، أمينة راية، " **دور الشمول المالي في تحسين جودة الخدمة البنكية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA**" مذكرة تخرج نيل شهادة ماستر جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2021-2022

10. كمال طهير،"**دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي –دراسة حالة الأردن-** "، مذكرة ماستر اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أم البواقي، الجزائر،2021،

11. رابح حمدادو، عادل شرفاوي، **دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر-دراسة تحليلية خلال الفترة (2000-2022)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة المدية، 2023/2022

رابعا: ملتقيات ومؤتمرات

1. مبادرة التمويل لبرامج الأمم المتحدة، وثيقة عمل مقدمة بعنوان "**إطار عمل الشمول المالي والصحة المالية-مباديء الصيرفة المسؤولة**"، 2021

2.اتحاد المصارف العربية، **واقع الشمول المالي في المنطقة العربية والمبادرات العربية لتعزيزه**. إدارة الدراسات والبحوث، 2017/02/27

3.وزارة المالية، الامارات العربية المتحدة مقال بعنوان " **وزارة المالية تعزز مسيرة الشمول المالي في دولة الامارات**" بتاريخ 25 أبريل 2024. متاح على موقع الوزارة

رابعا: الدوريات والتقارير

1. صندوق النقد العربي، "**نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي**" العدد77، أبوظبي، 2017
2. موقع البنك الدولي، "**عرض عام حول الشمول المالي**"، تاريخ آخر تحديث 29 مارس 2022
3. صندوق النقد العربي، "**احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية**،" أبو ظبي الامارات العربية المتحدة، 2018

خامسا: المواقع الالكترونية

1. يمكن الاطلاع على قاعدة البيانات العالمية للشمول المالي على الموقع http://www.worldbank.org/globalfindex
2. https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data موقع مؤشر الشمول المالي العالمي
3. بيان السيد محافظ بنك الجزائر، اليوم العربي للشمول المالي 27 أفريل 2020، متاح على: https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2022/09/inclusionfinanciere27042020ar.pdf
4. موقع وزارة المالية الاماراتي http://mof.gov.ae